مداخل دراسة العلاقات

السياسية الدولية

ممد وقيع الله*

مدخل

هل يمكن وضعُ نظرية عليا لتحليل السياسات العالمية؟

هذا ما تتبارى لإنجازه أربعة مداخل كبرى في مجال تحليل تلك السياسات، يحاول كلٌّ منها أن يرسي ركيزة فلسفية كبرى، تستند إليها سلسلة من النظريات الوسطى والصغرى، ومجموعة من الافتراضات التي يمكن أن يجاب عنها من خلال مقولات النظرية العليا.

وإذا كانت السيطرة في مجال تحليل العلاقات الدولية، قد انعقدت للمنظور الواقعي الذي تضرب جذوره بعيداً في فلسفة ميكيافيللي وهوبز، بل يرجعها بعضهم إلى عهد توسيديد، إلاّ أنّ العقود القليلة الماضية قد شهدت بروز مداخل ثلاثة ظلت تقدم إفادات فلسفية تناهض مقولات المنظور الواقعي، وتمثل شبه انقلابات فكرية عليه. هذه المداخل الانقلابية هي على التوالي: المدخل العالمي، ومدخل رفض التبعية، والمدخل الديني.

وقبل أن نتحدث عن هذه المداخل بشيء من التفصيل، لابُدّ أن نحدد ماذا نقصد بالنظرية العليا في تحليل العلاقات الدولية.

النظرية العليا[1] هي بمنزلة المنظور الأشمل الذي تُعالجُ من خلاله تفاصيلُ أحداث العلاقات الدولية، وهو منظور فلسفي في الأساس يستخدمه منظّرو السياسة العالمية لتحديد رؤيتهم للعالم، وما ينبغي أن يكون

---

* دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة الميسيسيبي بالولايات المتحدة الأمريكية 1404هـ/1994م؛ محاضر بجامعة أم درمان الإسلامية (السودان).

1 نستخدم مصطلح "النظرية العليا" هنا بمعنى مطابق لمعنى مصطلح Paradigm الذي أشاع استخدامه في الدراسات الاجتماعية فيلسوف العلوم Thomas Kuhn في كتابه الذائع: The Structure of Scientific Revohutions، الصادر عام

عليه، ويدلُّ ما إذا كانت نماذج التحليل التطبيقية متوافقةً مع تلك الرؤية الكونية الشاملة أم لا. وأما تلك الرؤية الكونية فهي في غالب الأحوال "حقيقة غائبة" يكوّن عنها العلماء مجرد افتراضات واعتقادات ذات طابع تخميني حدسي.

وكل منظور يحاول أن يحدد طبيعة مناخ لتعامل الدولي" هل هي طبيعة فوضى راسخة الجذور، أم حالة تقسيم عمل دولي، أم حالة "تدافع" مستمر؟

ويدخل في مهمة ذلك المنظور تحديدُ وَحَدات التعامل الدولي الأساسية، وكذا إجراء عمليات فرز شاملة لأنواع المشكلات الدولية، وتحديد ما يقع منها في نطاق المشكلات الحقيقية الأصيلة التي تلازم الطبيعة الاجتماعية للإنسان، وتشكل جزءاً من قَدَره الحتمي الدائم: أهي مشكلات الحرب والسلام؟ أم هي مشكلات الظلم والاستغلال الاقتصادي؟ أم مشكلات البيئة وحقوق الإنسان؟ أم مشكلات الكفر والإيمان؟ أم هي شيء غير ذلك؟!

وإذا رجعنا مرة أخرى إلى أسلوب التجريد، فيمكن أن نُلَخّص ما سبق ذكره في الآتي: إن جوهر "النظرية العليا" في السياسة الدولية يتمثل في إجابتها عن أسئلة ثلاثة هي:

1- ما هي طبيعة المناخ السياسي العالمي؟

2- ما هي وَحَدات التعامل الأساسية على المستوى العالمي؟

3- ما هي أهم المشكلات التي تستعصي على الحل وتسهم في تفجير الأوضاع العالمية؟

1962. وقد استخدم كون مصطلح Paradigm في أكثر من عشرين دلالة مختلفة. ولكنه في الطبعة الثانية من الكتاب عام 1970، عاد ليصفي تلك الدلالات ويختصرها في دلالتين اثنتين: الأولى اجتماعية ثقافية، وتشير إلى مجموعة الاعتقادات والقيم وطرائق البحث المشتركة بين مجموعة كبرى من الباحثين في حقل معرفي ما. أما الدلالة الثانية فهي فلسفية ترى أن ما يسمى بالعلوم الطبيعية أو العلوم الخالصة، هي علوم مشبعة بالقيم الذاتية (subjective)، وأنها لذلك لا تستحق أن تسمى علوماً عقلانية بمعنى الكلمة لأنها في الواقع مشروع غير عقلاني: (Irrational enterprise). راجع كتابه آنف الذكر من طبع: the University of Chicago Press, 1970, pp.174-175.

ولكل مدخل من المداخل الأربعة إجاباته المختلفة عن هذه الأسئلة، وهو اختلاف يتأتّى من جهة انبثاقه عن مجموعة من المفاهيم الاعتقادية الجذرية. وإذا عدنا مرة أخرى إلى أسلوب التفصيل فيمكن أن نتعرف على ما تنطوي عليه هذه المدارس من مفاهيم وما يصدر عنها من استجابات. ولنبدأ حديثنا بتعريف هذه المداخل.

المدخل الواقعي (The Realist Parading)

لقد سلفت الإشارة إلى أنّ الفكر الواقعي ترجع جذوره إلى كتابات توسيديد وميكيافللي وهوبز وغيرهم من المفكرين الذين تميزوا بالصرامة والتشاؤم والتجافي عن المثالية. ولكن النهضة الحديثة للمدخل الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، قد ارتبطت بالثورة على التيار المثالي الذي ساد فيما بين الحربين العالميتين، أي في الحقبة نفسها التي تأسست فيها دراسة العلاقات الدولية بوصلها علماً متخصِّصاً مستقلاً في الجامعات الغربية.[2]

وقد نحا فريقُ المثاليين بدراسة العلاقات الدولية في ضوء القانون الدولي، منحى تأكيد مكانة العقل والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات. ولذلك فقد دعوْا إلى عقد ولاء البشر لمصالح جماعية شاملة (common interests)، وذلك على العكس مما كان عليه الشأن من تأكيد أهمية مصالح الدولة القومية (National interests)، كما شجبوا ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، وسياسة توازن القوى التي لم تحل دون اندلاع الحروب الأوربية، والحرب العالمية الأولى، التي كان لهيبها هو الذي أنضج فكر المثاليين.[3]

وقد انهارت آمال الواقعيين وانشجب تيارهم باندلاع حريق الحرب العالمية الثانية (1939-1944)، ثم انهالت نظريات مناقضة بدأت التأسيس الجديد للمذهب الواقعي. وكان ظهور كتاب **السياسة بين الأمم**:

---

[2] يزعم بعض المؤلفين أمثال إيكهارت كريينهورف أنّ العلاقات الدولية بوصفها علماً قد انبثقت عن مؤتمر الصلح الذي أعقب الحرب العالمية الأولى (1919)، والأصح أن يقال إن دراستها على اساس أنها علمٌ مستقل بالجامعات الغربية قد بدأت في ذلك الأوان، لأن دراستها في الكتب بدأت قبل ذلك بكثير.

[3] أبرز مفكري المثاليين هو الأكاديمي والرئيس الأمريكي الأسبق ودرو ويلسون صاحب اقتراح إنشاء عصبة الأمم، وألفريد زيمرن صاحب كتاب The League of Nations and The Rule of Law، الصادر في 1936.

الصراع من أجل القوة والسلم،[4] لهانس مورجانثو، بمنزلة البداية الصلبة لتأسيس نظريات جديدة من نوع مغاير، كُتِبَ لها أن تكتسح الساحة العلمية الأمريكية والبريطانية، وأن تؤثر تأثيراً بالغاً في مؤسسات صناعة قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كافة.

ومنذ ذلك الوقت وحتّى بداية الستينيات لم تزعزع أيةُ بوادر مغايرة[5] هيمنةَ المدخل الواقعي خاصة على صعيد تقاليده ومعاييره الجوهرية. وبدا أن أية دراسة خصبة ذات مغزى لا بُدّ أن تنطلق من أرضية الواقعيين وتستلهم مسلماتهم الأولى. وبعد ذلك فلا مانع من التجديد، حتى وإن بدا في شكل انتقال نظري باهر، كذلك الذي قام به كينيث والتز الذي أسس مبدأ "الواقعية الجديدة" أو "الواقعية البنيوية"، وذلك في كتابه **نظرية السياسة الدولية** حيث جعل من علم الاقتصاد مرجعاً لعلم العلاقات الدولية، بدلاً عن المرجعية القديمة للعلوم السلوكية، وفيه كرَّس نظرية "الاختيار العقلاني" المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) أداةً للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، هذا فضلاً عن تحديثه لنظريات النظام الدولي.

المدخل العالمي (The Global Paradigm)

---

4 ظهر الكتاب في 1948. ولكن يمكن الإشارة إلى كتابين سابقين على هذا الكتاب مهدا لظهوره هما كتاب: America's Strategy in World Politics: The United States and The Problem of Power (Mcclur-Phillip) 1942، والآخر لمورجانثو نفسه بعنوان: Scienfific Man Versus Power Politics, Chicago: University Press, 1946.

5 في تقدير هولستي – أحد كبار أئمة الواقعيين الكلاسيكيين المعاصرين- فإنه حتى عقد السبعينيات كانت التقاليد البحثية للمدخل الواقعي تهيمن هيمنة كاملة على كل الكتب الدراسية في العلاقات الدولية في الجامعات الأمريكية، راجع ذلك في: Holsti, K.J. The Dividing Disciplien: Hegemony and Diversity in International Theory (Unwin Hyman) boston, 1985, p11.، هذا بينما يؤكد جون فاسكويز أن 90% على الأقل من الدراسات التي تنجز في حقل العلاقات الدولية في الولايات المتحدة تستخدم مسلمات المدخل الواقعي وتقاليده ومناهجه، راجع تفاصيل ذلك في: Vasquez, John A. Power of Power Politics: An Empirical Evaluation of the Scientific Study of international Relations, New Brunswick, N.J. (Rutgers University Press) 1983, pp. 162-170.

استمرت أفكار المدرسة الواقعية تمارس سطوتها ونفوذها في حقل العلاقات الدولية حتى مطلع السبعينيات حين تم تدشين المدخل العالمي بالكتاب الجامع الذي حرره كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي بعنوان: Transnational Relation and World Politics.[6] وقد ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة جديدة تصدت لمواجهة المدخل الواقعي بتقاليده البحثية العتيدة، ومقولاته الصلبة، فضلاً عن مسلماته الفلسفية الأولى عن حالة الطبيعة الإنسانية. ولم تكد الدوائر الجامعية تستوعب مقولات ذلك المصنف الذي ظهر عام 1971م، حتى دفعت المطابع بأعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية عديدة لأقطاب ذلك المدخل منهم ستانلي هوفمان، ورتشارد مانسباش، وبيل فيرجسون، ودونالد لامبتر، وغيرهم ممن تأسست لهم مقاعد جديدة في أقسام العلوم السياسية بالجامعات الأمريكية، وأصبحو رموزاً بارزة في مجال التحليل السياسي الدولي.

وعلى الرغم من مناخ الحريات العقلية في الجامعات الأمريكية، إلاّ أن الواقعيين ما كانوا يتصورون أن تقوم دراسة العلوم السياسية على غير افتراضاتهم الأساسية عن طبيعة الإنسان، ومناخ الصراع الدولي، ومركزية أقضية الحرب والسلام. ولذلك فقد لاحقوا وحاصروا أية وجهة أخرى من التفكير السياسي على أساس أنها خارجة عن نطاق الواقع والعقل، وتعرض عدد كبير من الجامعيين الجدد من تلاميذ كوهين وناي وأتباعهما للكثير من العقبات وهم في طريقهم إلى اقتحام الجامعات ومراكز البحث (Think thanks). ولكن كما يصل كل تيار أصيل عارم إلى غايته، فقد استطاع تلاميذ كوهين وناي دفع كثير من العقبات، وورثوا الكثير من تلك المقاعد الدراسية التي نُضِّدت للواقعيين، كما أصبح العديد من كتبهم مقررات دراسية في معظم أقسام العلوم السياسية.

وجاء تعيين جوزيف ناي في منصب مستشار وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي، ليشكل نقلة بعيدة في مجال الأفكار الموجهة للسياسة العالمية. وقد كان طبيعياً أن يأتي التعيين في ظل الواقع الدولي الذي أعقب اختتام فصول الحرب الباردة. وبذلك التعيين بدأ "العالميون" يتمكنون في نطاق مؤسسات صنع القرار، بعد أن حققوا نفوذاً لا بأس به في مجال التدريس الجامعي.

---

6 Keohane, Robert and Joseph Nye: Transational Relation and World Politics, Cambridge (Massachusetts): Harvard University Press, 1997.

مدخل رفض التبعية (The Dependency Paradigm)

وعلى عكس ما يظن الكثيرون من أن مدخل التبعية –والأجدر أن يسمى بمدخل رفض التبعة– قد قام تماماً على أساس التراث الفكري الماركسي، فإن بعض منطلقاته لم تكن ماركسية، وبعضها ارتطم رأساً بمقولات ذلك التراث.

أبدى كل من ماركس وإنجلز تفاؤلهما بظاهرة تمدد الاستعمار الغربي، واعتبرا استعمار إنجلترا للهند، وفرنسا للجزائر، حدثين سعيدين يعجِّلان من نضج إمكانات الحضارة الغربية الرأسمالية، وبالتالي اختصار دورة حياتها. ومن ناحية أخرى فقد اعتقد الفيلسوفان الكبيران أن البلدان الشرقية ستجني فوائد بنيوية ضخمة من جراء نزوح الرأسمالية إليها. وباختصار فإن المسألة عندهما لم كن من قبيل مباريات حاصل الصفر حيث إن غُرْم (أ) هو غُرْم (ب).

إن بعض منظري رفض التبعية الكبار ما كانوا ماركسيين وإنما بنيويون من مدرسة الوكالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) التي رأسها راؤول بريبيش Prebich، وكانت فحوى أفكارها أن تطور أمريكا اللاتنينية يقتضي تحريرها من آثار الاقتصاديات الأجنبية، وذلك برفع مستوى الضرائب الجمركية، وإنشاء صناعات محلية تفضي إلى إمكان تحكم الدولة في توجيه اقتصادها، وشلّ سيطرة الطبقة البرجوازية المحلية، المرتبطة بالخارج، التي دأبت على رهن مصالح بلدانها لصالح البلدان الرأسمالية الكبرى، وجعلها في حالة تبعية دائمة لتلك البلدان.

وقد التحق بهذا النوع من التحليل بعض أقطاب مدرسة اليسار الجديد، أو من يسمون بالماركسيين الجدد، الذين انخلعوا عن جمود النظرية الماركسية، واستوعبوا بعض الحقائق المخالفة لمقتضياتها. ومن هؤلاء الكتاب: البرازيليون: دوس سانتوس، وأوكتافيو لاني، وهانبيال كوينجانوا، والفنزويلي: رومولو بيتانكورت، والأمريكي: عمانويل وولرشتاين، ولعربي: سمير أمين، والأرجنتينيان: آرتورو فروندیزي، وهايا دي لاتور. وقد اشتقوا تنظيراتهم من دراسات مسحية كثيرة، واستعاروا لفظة "التبعية" من كتاب لينين: **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. ولينين نفسه كان قد استعار لفظة التبعية من شولوزه غفيرتينتز في كتابه عن الإمبريالية البريطانية الذي استنتج فيها "أن أمريكا الجنوبية ولا سيما الأرجنتين في حالة تبعية مالية للندن لدرجة ينبغي

نعتها بأنها تقريباً مستعمرة".[7] وقد طور لينين ذلك المفهوم، وقسم العالم على أساس ذلك إلى بلدان مستقلة، وبلدان في حالة تبعية على الرغم من أنها مستقلة.[8]

المدخل الديني (The Religious Paradigm)

يستخدم قادة هذا التيار تصورات دينية في تحليل السياسة الدولية. وبالتأكيد فإن تأثير الدين في السياسة العالمية ليس أمراً جديداً، فمن قديم الزمان كانت التصورات والدوافع الدينية وراء أعمق الأحداث والتحولات السياسية العالمية (الفتح الإسلامي والحروب الصليبية، والحروب الأوربية في القرون الوسطى كأمثلة). ولم يكن إقصاء الدين عن الحياة السياسية خلال القرون الأخيرة حائلاً دون تسرب الدوافع الدينية إلى العمل السياسي، فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز الدوافع الدينية بروزاً واضحاً في العمل السياسي العالمي (نشوء باكستان وإسرائيل على أسس دينية كمثالين لذلك). وجاءت ظواهر الصحو الديني على صعيد الأصولية البروتستانتينية، والأصولية اليهودية، وعلى صعيد البعث الإسلامي، وعلى صعيد الدينين الهندوسي والكونفشيوسي مؤشرات على تصاعد تأثير العالم الديني في السياسات العالمية.

وفيما يأتي نتعرف على مدخلين اثنين من المداخل الدينية:

أ- المدخل الأصولي الإنجيلي الأمريكي (The Fundamentalist Paradigm)

إن اليمين الديني الأمريكي وليد النزعة المحافظة التي تصاعدت في أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية، وتغذَّت بالعداء للشيوعية وبمواجهة مظاهر "العلمنة" السياسية التي تجلت في النصف الأول من القرن العشرين.[9] ويضم اليمين الديني تنظيمات متنوعة مثل "الأغلبية الأخلاقية"، و"التحالف النصراني"، و"اليمين الديني الجديد"، وشبكات تلفزيونية عديدة، هذا فضلاً عن المدارس، والجامعات، والكنائس، ويتمتع بشعبية

---

7 نقلاً عن ف. لينين: الإمبريالية أعلى مراسل الرأسمالية، في المجلد 22 من مؤلفات لينين الكاملة، موسكو: دار التقدم، ص388.

8 المرجع السابق، ص387-388.

9 Liberman, Robert. C and Robert Wuthrnow. (ed.): The New Christian Right: Mobilisationa and Legitimation: New York, Adline, p18-21.

ضاربة إذ تتجاوز قاعدته البشرية الأربعين مليون مواطن أمريكي،[10] ويحاول أن يسيطر على مقاليد السياسة الأمريكية، ليوجهها وجهةً جديدة تحكمها المسلمات الدينية الإنجيلية.

ويكاد هذا التيار أن يسيطر سيطرة كاملة على فكر الحزب الجمهوري، ولأفكاره صدى أيضاً في أوساط الحزب الديمقراطي. وقد كان له فضل دعم كارتر لانتخابات الرئاسة في 1976 بناءً على برنامجه الانتخابي الذي تبنّى بعض أطروحات ذلك التيار، مثل تأكيده أن تأسيس إسرائيل المعاصرة تحقيق لنبوءات **التوراة**، وإعلانه انضمامه لطائفة "المولودين من جديد"، وهي من أشد الطوائف الأصولية تشدداً وتطرفاً. وقد حفظ كارتر الجميل لذلك التيار فبوأ قادته مراكز عليا في مجال تحليل السياسة الدولية، واقتراح البدائل التي تتخذ على أساسها القرارات.

وفي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان توالت سوابق مثيرة تمثلت في توجيهه مجلس الأمن القومي الأمريكي في 1982 لأن يستمع إلى تحليل في السياسة الخارجية من الزعيم الأصولي جيري فولويل الذي حدّث أعضاء المجلس عن حتمية الحرب النووية وبقية النبوءات والبشارات، وعن ضرورة استناد الاستراتيجية الأمريكية إلى هذه المرتكزات العقدية. كما استمع مسئولو التخطيط في البنتاغون إلى محاضرة أخرى شبيهة ألقاها عليهم الأصولي هالي لندسي مؤلف كتاب **كوكب الأرض العظيم الراحل** الذي سجل أعلى أرقام مبيعات الكتب في التاريخ الأمريكي، إذ طُبع أكثرَ من مائة طبعة ووزعت منه أكثر من 19 مليون نسخة. وهو الكتاب الذي عكف ريغان على قراءته وتبنى أطروحاته التي تؤكد مفاهيم نهاية الزمن وقرب الانفجار "الهولوكوست النووي" الذي سيشهده الجيل الحالي، وهو الجيل الذي سيكون آخر الأجيال

---

10 لتكوين فكرة متكاملة عن تنظيمات اليمين الديني الأمريكي ووسائله في الضغط على صناع السياسة الخارجية الأمريكية راجع الكتاب الممتاز: البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية، للدكتور يوسف الحسن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

التي يشهدها ذلك الكوكب.[11] وتواصل تقريب أولئك الأصوليين في عهد الرئيس بوش حيث استُدعُوا غير مرة، خصوصاً أيام حرب الخليج الثانية، لتحليل بعض قضايا السياسة العالمية ومناقشتها.[12]

ب– المدخل الإسلامي (The Islamic Paradigm)

لقد اتضحت الطبيعة العالمية لدين الإسلام منذ آيات التنزيل الأولى، التي أشارت إلى أن رسالته مخاطبٌ بها العالم أجمع. وفي إطار تعميم تلك الدعوة، كانت مخاطبات رسول الله صلى الله عليه وسلم لقادة الدول والإمارات والممالك المختلفة، ثم جاء انتشار الدعوة الإسلامية خارج جزيرة العرب، وامتداد الفتح الإسلامي من الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً، تجسيداً آخر لتلك الدلالة.

وقد نما فقه العلاقات الدولية مترافقاً مع تلك التفاعلات، وبلور الفقهاء المسلمون الذين اعتنوا بالتنظير لهذا الجانب مجموعاتِ كبيرة من الاجتهادات، التي تحدد أهداف تل التفاعلات وضوابطها، في حالتي السلم أو الحرب على حد سواء. ويمكن اعتبار كتاب السِّيَر لمحمد بن الحسن الشيباني أول كتاب في مادة القانون الدولي، إذ إنه سبق في الظهور كتاب **قوانين الحرب والسلام** للهولندي هيوجو جرسيوس بأكثر من ثمانية قرون.

ولم تنفرد كتب السير والخراج، ولا كتب الفقه وحدها، بتسجيل الرؤى الإسلامية في قضايا العلاقات الدولية، وإنما توزعت تلك الرؤى في كتب التاريخ والتفسير ومقارنة الأديان وغيرها من الأعمال الموسوعية التراثية. ومع دخول العالم الإسلامي في أطوار التراجع والذبول طرأت علامات الضعف والضمور على فقه العلاقات الدولية المنطلق من النظرة الإسلامية، ثم خمد ذلك الفقه وجمد عندما فقد العالم الإسلامي إرادة المبادرة والتحرك، وسقط في قبضة الاستعمال.

---

11 Lienesch, Michael: Redeeming America: Piety and Politics in the New Christian Right, University of New Carolina Press, Chapel Hill. 1993, p224.

12 راجع المقال المهم بعنوان "God's Billy Pulpit"، بمجلة Time الأمريكية 1993/11/15، وقد تضمن استعراضاً لنفوذ الأصوليين في عهد إدارة جورج بوش.

وحتى بعد استقلال دول العالم الإسلامي، فإنها قد ظلت أسيرةَ حالة القابلية للاستعمار، وعلاقات التبعية التي رسختها سنوات الاستعمار الطويلة. ولم تعمد تلك الدول إلى استلهام الإسلام إطاراً توجيهياً لعلاقاتها الدولية، ولذلك لم يسجل فقهُ العلاقات الدولية الإسلامي أي تطور يذكر، ذلك أن الفقه إنما ينمو مع مواكبته للواقع، وتتجمد حركته عند استبعاده عن محك التطبيق.

وجُلُّ الجهد المبذول حالياً في الكتابات الإسلامية عن العلاقات الدولية، يدور حول بعض الجوانب النظرية العامة، لا سيما الجوانب القانونية والأخلاقية المثالية. وحتى في هذه الجوانب ليست هذه الكتابات إلاّ مجرد إعادة صياغة لفقه السِّيَر القديم، أو محاولات لنقد القانون الدولي الحديث وتقويمه من وجهة نظر إسلامية. ويندر في تلك الكتابات —وهذا طبيعي– وجودُ أبحاث ناضجة حول قضايا القوة النسبية والتحالفات والنظام العالمي، والعلاقات الاقتصادية العالمية، وحل النزاعات، وغير ذلك من القضايا الحية في مسائل السياسة العالمية.

ولننظر الآن —بعد هذا التعريف العام بمداخل تحليل العلاقات الدولية– في إجابات ك ل مدخل عن الأسئلة الثلاثة الكبرى عن مناخ العلاقات الدولية، ووحدات التعامل العالمين وأمهات المشكلات العالمية.

وحدات التحليل في السياسة الدولية

أ– مناخ التبادل السياسي العالمي

ورث الواقعيون نزعة الشك العميقة لدى مكيافيللي، وهوبز، وروسو، الذين تصوروا أن حالة عدم الثقة هي الحالة التي تسود بين الدول، فلا أحد يثق بالآخر، ومن ثَمّ فلا بُدّ أن يأخذ كلّ طرف احتياطاته تحرُّزاً لأي خطر أو هجوم من الآخرين، سواء أكانوا أصدقاء[13] أم أعداء. ولا يمكن، والحال كذلك، أن يثق حتى بإمكانية وفاء الآخرين ممن تدخل الدولة معهم في أحلاف أو مواثيق مكتوبة.

---

13 كان ميكيافيللي يوصي "أميره" بأن يحذر أكثر ما يحذر من أي دولة أو إمارة يسهم في تقويتها، لأنها حينئذ ستنقلب عليه بالعدوان. كما أوصاه بتجريد أي دولة أو إمارة يفتحها نهائياً من السلاح وأن يجرد من السلاح حتى "الطابور الخامس" الذي ساعده على الفتح، وأن يبقي الدولة الجديدة مجزأة خربة دون قلاع أو حصون، حتى لا تفكر في الثورة عليه. راجع نيقولا مكيافيللي: الأمير، ترجمة فاروق سعد، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1982، ص169.

والمثال التقليدي الذي يورده هؤلاء هو مثال الصيادين الذين اتفقوا فيما بينهم على صيد غزال سمين كان كفيلاً بأن يقدم وجبة عشاء سخيَّة تكفيهم جميعاً، فحاصروا الغزال وكمن كل منهم في مرصد أو منفذ ينتظر أن يفلت منه، بينما تفرغ بعضهم لمناوشته من الداخل. غير أن أحدهم رأى أرنباً صغيراً، حسب أنه سيكفي لعشائه منفرداً، وانشغل بصيد الأرنب، تاركاً مرصده لينفذ منه الغزال ويهرب، وضاعت بذلك الوجبة الجماعية لقاء الطمع الفردي لصائد الأرنب.

هذه هي صورة النظام الدولي الذي يمكنه –نظرياً– أن يحقق الأمن والرخاء للجميع طالما التزموا بمقتضياته. ولكن الواقع شيء آخر، إذ تنعدم فيه إمكانية تأسيس مثل ذلك النظام، وتكثر فيها احتمالات بروز أمثال صائد الأرنب، ممن يفكرون انطلاقاً من مصالحها الخاصة الآنية، ضاربة عرض الحائط بمصالح الآخرين، وبمصالح النظام الدولي بعيدة المدى.

ويؤكد الواقعيون أن هذا المثال هو المنطبق على تاريخ العلاقات الدولية، منذ أن تأسست الدولة القومية الحديثة بعد صلح ويستفاليا (1648م) الذي وضع حداً للحروب الدينية الأوربية. وعلى الرغم من أن تجربة العلاقات الدولية التي ينطبق عليها ذلك المثال إنما هي تجربة أوربية في الصميم، حيث لم تنضمَّ إليها الدول الشرقية، وكذا الولايات المتحدة، إلا حديثاً جداً، ولم تكن تلك الدول سوى مجرد هوامش وملحقات للمركز الأوربي. إلا أنه قد طاب لمنظري المنظور الواقعي أن يجعلوا من تلك التجربة الأوربية نموذجاً للواقع الإنساني قاطبة، وأن يؤكدوا في غير ما تردد أن حالة الفوضى في بيئة العلاقات الدولية ستظل حالة أبدية، لأنها مشتقة من طبيعة الإنسان في الظلم والطمع وعدم الثقة بالآخرين.[14]

---

[14] يُعدّ توماس هوبز صاحب النفوذ الأعمق في أذهان المنظرين الواقعيين، وذلك بسبب البناء النظري المهيب لكتابه التنين (The Leviathan) الذي تحدث فيه عما سماه "حرب الكل ضد الكل"، قائلاً إن سعي الفرد المستمر طلباً للقوة يصطدم حتماً بسعي الآخرين، وذلك لأن كل فرد من أفراد المجتمع لا يضع اعتباراً لقيم أخرى تعلو قيمة القوة والخير الشخصي. فالخير بهذا المفهوم القاصر هو كل ما يؤدي إلى رفعة الذات وانتفاخها بالمجد. وأما الشر فهو كل ما يجهض تلك الأماني الشخصية، ويورد المرء موارد الحرمان أو الدمار. وبناءً على ذلك لا يمكن أن تكون حياة الناس إلا حياة صلاع ضار عنيف لا رحمة فيه ولا هوادة، ولا تضحية من فرد يقدمها في سبيل فرد آخر أو في سبيل المجموع. فالكل مهموم بطلب القوة والمال والرفعة والمجد، وكل فرد مستعد لتدمير الآخرين إذا تضارب مسعاه مع مساعيهم. وهكذا فحياة الإنسان في حالة الطبيعة هي حياة الغاب في الصميم، ولا بد من وجود الدولة لحفظ الأمن. أما حياة الدول وتصارعها في المسرح العالمي فهي أيضاً حياة الغاب في الصميم، وذلك مع فقدان المؤسسة الحاكمة للعالم.

ويحدثنا أحد رواد المدخل الواقعي، وهو هانس مورجانثو، عن طبيعة النظام الدولي فيقول إنها تتألف من ست حقائق هي:

1- إن كل العلاقات السياسية تحكمها حالة الطبيعة الإنسانية الأولى التي لا تتغير.[15] وتجاهل هذه الحقيقة يؤدي إلى الإخفاق الفادح، سواء على مستوى التحليل العلمي للعلاقات السياسية، أو على مستوى العمل السياسي.

2- إن رجال السياسة يفكرون دائماً في اتجاه كسب المزيد من القوة السياسية.[16]

3- إن السياسة الدولية هي صراع في سبيل القوة، لأن القوة سبيل كل أمة من أجل البقاء والنمو، وتوازن القوى هو السبيل لإدامة السلم.

4- لا سبيل إلى تطبيق القوانين والمثل الخلقية في ساحة العلاقات الدولية، وذلك فيما عدا ما يتطابق من تلك القوانين والمثل مع مصالح الطرف الأقوى. ولذلك فإن على قادة الدول أن يركزوا على الاعتبارات الأمنية التي تصون مستقبل بلدانهم لا على مجرد المطالب والقيم القانونية والأخلاقية.

5- يجب التفريق بين "الحقيقة" التي هي "القوة"، و"القيم" التي هي مجرد مثل "يوتوبية"، والاعتراف لكل أمة بمحصول قوتها فقط لا بمحصولها القيمي والديني والفكري، إلخ.

6- في تقويم الأحداث العالمية ينبغي أن نهتم بتحليل أمر واحد فقط هو: ماذا نتج عن ذلك التحرك السياسي من إضافة أو نقص بالنسبة لقوة الدولة التي قامت به؟[17]

راجع أفكار هوبز عن حالة الطبيعة وحرب الكل ضد الكل في: Hobles, Thomas: The Leviathan, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, pp.88-90.

15 "حالة حرب الكل ضد الكل".

16 "Statesmen think and act in terms of interest defined as power"

17 Morgenthau, Hans: Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, New York: Khopf, 1973, pp.4-15.

هذه النقاط التي أوردها مورجانتو في مقدمة كتابه والتي تدور جميعاً حول فكرة القوة بوصفها هدف العلاقات الدولية ومحورها، وبوصفها هدف التحليل العلمي لهذه العلاقات، وبوصفها العملة السائدة في إطار التبادل الدولي، أصبحت بمنزلة المتن الذي تولت شرحه بقية فصول الكتاب، وسائر كتب الواقعيين.

وإنما أُعطي موضوعُ "القوة" هذا التقدير الكبير بسبب ملاحظة الواقعيين غياب الحاكمية العالمية العليا التي يمكن أن تقوم بكبح الفوضى. ولذلك سمي المدخل الواقعي بمدخل القوة؛[18] حتى إذا جاء كينيث والتز بنظرية النظام الدولي (system theory of international politics)، فإن الأمر أصبح ينظر إليه على النحو الآتي:

إن شكل النظام الدولي يختلف اختلافاً بيّناً عن شكل النظام الداخلي للدولة القومية. فهذا الأخير يقوم على سلسلة واضحة من القوانين والمؤسسات المتنوعة وعلاقات الرئيس بالمرؤوس، وبذلك تنضبط جميع الممارسات لتحقيق أهداف الدولة بناءً ونمواً. أما النظام الدولي فإنه يقوم على وحدات ومؤسسات مستقلة (soveregin states) لا تربط بينها علاقات رئيس ومرؤوس، فضلاً عن أنها لا تحتكم إلى منظومة واضحة من القوانين ذات القوة النافذة. ولذلك فإن كل دولة تعتمد على نفسها في تحقيق أمنها في حالة شيوع الفوضى في العالم. ولا يعني شيوع الفوضى في النظام العالمي أنه يظل على حالة واحدة على الدوام، وإنما تصاب تلك الحال بتغيرات درامية هائلة كلما حدث اختلال في أقدار توزيع القوة. وعندها تتغير نوعية سلوك الدول الكبرى، ويتأثر تبعاً لذلك سلوك الدول الصغرى الخاضعة لولاءات الدول الكبرى وضغوطها ومصالحها. وفي النهاية فإن سلوك مختلف دول العالم يتأثر لا محالة بكل تغيير ثوري في معدلات توزيع القوة النسبية بين الدول الكبرى. فهذا هو المتغير الوحيد الذي يؤثر في حالة فوضى النظام الدولي، وفي سلوك جميع الدول بلا استثناء.[19] ولذلك فإن تركيز نظرية العلاقات الدولية ينبغي أن يكون على قياس مقدرات الدول

---

18 من تسميات المدخل الواقعي الأخرى: State-Centric, Realpolitik, the Classic Paradigm، وكل تسمية تركز على صفة معينة في ذلك المدخل: إما صفة تقديس الدولة القومية، أو صفة البعد عن المثالية، أو صفة القدم والعراقة حيث إنه أقدم المداخل المستخدمة في التحليل السياسي العالمي.

19 Waltz, Kenneth: Theory of International Politics, New York: Random House, 1979, p88-99.

الكبرى وقوتها، لا على التغيرات التي تحصل بين مختلف الدول، فهي تغيرات مهما اتسعت فإنها لن تؤثر في بيئة النظم الدولي.

وعلى عكس ما يرى الواقعيون فإن العالميين يؤكدون أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك[20] منه إلى حالة الفوضى والحرب. فهناك نوع من النظام الدولي آخذ في الاتساع والتكامل، وهو في طريقه إلى أن يفرض نفسه بوصفه نوعاً من العرف والقانون الدولي المقبول طواعية من جميع الدول.

ومَردُّ إيمانهم بهذا هو ملاحظتهم أن معظم اهتمامات الدول في سياستها الخارجية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، مما أدى إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول، وإلى التخفيف من حدّة الاستقطاب والاستعداء فيما بينها.

وتبدو حالة الاعتماد المشترك أكثر ما تبدو على الصعيد العسكري، متمثلة في حالة الردع النووي المشترك، حيث تعتمد كل دولة من الدول النووية على الأخريات، لترسيخ حالة منع استخدام الأسلحة النووية. وتلك غاية استراتيجية مشتركة بين كل الدول التي تمتلك السلاح النووي، تدعو إلى انتهاج سياسة مشتركة باتجاه تقليص ميزانيات الصرف العسكري وخفض سباق التسلح.[21]

ويعتقد العالميون أن مثيلاً لتلك الحالة على الصعيد الاقتصادي يمكن أن يتحقق مع تواصل التطور التقني في وسائل الإنتاج والاتصال، الأمر الذي سيقود إلى تشابك حقيقي في المصالح الدولية، وانفتاح كامل

---

20 يعرف الاعتماد المشترك بأنه الحالة التي يعم فيها تبادل المنافع الأمنية والتجارية والخدمية، والثقافية... إلخ، بين الدول، فكلما زاد ذلك التبادل تعمقت حالةُ الاعتماد المشترك، وكلما تقلص التبادل زادت خسائر الأطراف المعتمدة عليه. لمزيد من مناقشة مفهوم الاعتماد المشترك راجع:

Keohane, Robert, And Joseph Nye: Power and Interdependance: World Politics in Boston: Little Brown, 1977, p15. Transition, Hass, Ernst B: The Obsolence of Regional Integration Theory, Institute of International Studies Berkely Co. 1975, P18.

21 Sprout, Harold and Margrate Sprout: Toward a Politics of Planet Eart, New York: Van Nostrand Co., 1971, P406.

للأسواق القومية لتجارات الدول الأخرى وبضائعها، ويقلل بالتالي من دواعي التوتر واحتمالات اندلاع الحروب.[22]

ولكن العالميين يعودون بعد ذلك ليؤكدوا أن تلك الخطوات لا تكفي للقضاء على كل ملامح الفوضى، فالنظم العالمية لا تزال هشة وستواصل الدول الكبرى الخروج عليها. كما يقر العالميون بأن العنف سيتمادى بسبب اشتعال النزعات الإثنية والقومية، وتأجج الدعوات الأيديولوجية المطالبة بالتوزيع العادل للقوة والثروة بين دول العالم.

ويعتقد العالميون أيضاً أن التقدم الاقتصادي حتى لو ساد العالم بأكمله، لا يمكن أن يقوم تلقائياً ببسط السلام، ولا يمنع الانفجارات العسكرية الخطرة، ولكن يمكن توطيد أسس السلام ببذل مزيد من الجهد تجاه ضبط التسلح، وتشييد مزيد من مؤسسات التعاون على المستوى الدولي، ووضع مجموعات من الإجراءات والقوانين الكفيلة بحسم النزاعات، ورصد طويل الأمد لمصادر مالية ضخمة بغرض مساعدة الدول الصغيرة اقتصادياً، وتأمين أوضاعها عسكريّاً.[23] وعلى العموم فالمطلوب هو "إخضاع" السياسة العالمية لإطار مؤسسي، وإعطاء المؤسسات المنبثقة عنه نفوذاً أكبر لقيادة العالم نحو آفاق الاعتدال والتعاون والسلم والرفاهية.

ويرى هؤلاء أنه يمكن منذ الآن البدء بتشييد النظام الدولي، وأن الوقت الحالي هو الوقت الأنسب، بسبب ما انتهى إليه وضع العالم فعلاً من مستوى معقول من الاعتماد المشترك.[24] وينصح خبراء السياسة

---

22 Rose Lrance, Richard Wan: "Trade and Interdependence" in Interdependance and conflict in world Politics, edited by James N. rosenau et al (A vebery) Brookfield, 1989, P49.

23 Hoffman, Stanley: Primacy or World Order: American Foreign Policy Since the Cold War, New York; McGraw-Hill, p190-191.

24 يؤكد العالميون أن مساعي الاعتماد المشترك على الصعيد العالمي، جاءت متساوقة مع حالة الطبيعة الإنسانية الأولى التي هي أصلاً حالة تعاون وتعاضد على الرغم مما شاب الجو العالمي من تراث الحروب. والمبادئ الفلسفية التي يعتمدها هؤلاء في هذا الشأن مستمدة من ديفيد هيوم الذي ناقض فكرة هوبز القائلة بأن النظام والأمن لا يتحققان غلا خوفاً من سلطة الدولة. وفي رأي هيوم فإن الإيمان بالنظام والأمن ينبع من نوازع الإنسان الغريزيّة. راجع: Hume, David: A Treatise of Human Nature, London: Book III of Morals, Fontana/Collins, 1974.

العالمية "العالميون"، بأن تستثمر الولايات المتحدة هذا الوضع لترسيخه عالمياً، وأن تستبعد وَهْم دوام الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم وهو الوهم الذي طفقت تبشر به طائفة مرموقة من الدعاة الواقعيين.

وهكذا فعلى الرغم من وجود خلافات جوهرية بين الواقعيين والعالميين إلاّ أن ثمة بعض نقاط اتفاق تجمع بينهم فيما يتصل بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي. أما منظرو رفض التبعية، فإنهم يقفون بعيداً عن كل من الواقعيين والعالميين؛ وذلك لأن نظرتهم مستمدة من مقدمات فلسفية مختلفة تمام الاختلاف، ولذلك لم تعد قضايا الحرب والسلام محل تركيز منظري رفض التبعية، فهي عندهم قضايا هامشية أو مجرد أعراض للمرض الأصلي الذي ينصبُّ تركيزهم على معالجته. هذا المرض هو مناخ التبادل السياسي العالمي الذي تسوده ظاهرة تقسيم العمل الدولي بين بلدان "المركز" و"الهامش" و"شبه الهامش"، وهو التقسيم النابع من طبيعة النظام الرأسمالي العالمي، القائم على تركيز رأس المال في المركز، وهي الوضعية التي أدت تاريخياً إلى حدوث الاستقطاب الحاد في النظام العالمي.[25] ففي مراحل تاريخية منفصلة خلال القرون الأربعة الماضية، مكّن ذلك النمو الإنتاجي دولاً منفردة من الوصول إلى مركز الهيمنة العالمي منها: هولندا في منتصف القرن الثامن عشر، وبريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين. وفي اعتقاد وولرشتاين فإن التفوق الاقتصادي –لا العسكري– لتلك الدول هو وحده الذي أهلها لمراكز الهيمنة على النظام العالمي.[26]

وفي مراحل تاريخية معينة انحدرت بعض الدول كإسبانيا والبرتغال من مقام "المركز" إلى مقام "شبه الهامش"، كما استطاعت دول أخرى كهولندا أن ترقي إلى مقام "المركز". ولكن نسبة لتأصيل نظام تقسيم العمل الدولي، لا يُنتظر أن يتكرر ذلك المثال في هذا العصر. وإلى أمد غير منظور سيظل مناخ التبادل العالمي محكوماً بظاهرة تقسيم العمل الرأسمالي، وسيظل مجموع الدول النامية، ومن بينها بقايا الدول الاشتراكية، محكوماً بشروط تقسيم العمل الدولي، وهي الشروط التي تضعها الدول الغنية للتعامل مع الدول

---

25 Wallerstein, Immannel: The Politics of the World Ecoromy, New York: Cambridge Univ. Press, 1984, p28.

26 Wallerstein, Immannel: Historical Capitalism, Norfolk: Thetford Press, 1983, p58-59.

الفقيرة، وهي معاملات لا يمكن أن تخرج عن قاعدة مباريات حاصل الصفر، حيث يكون التخلف "أو تقدم التخلف" (حسب اصطلاح فرانك قوندير) الوجه الآخر لعملية التطور، أي أن تطور المركز لا يعني إلاّ مزيداً من إفقار بلاد الأطراف واستنزاف مقدراتها.[27]

وأما منظرو المدخل البروتستانتي فيرون أن مناخ العلاقات الدولية إنما هو مناخ الصراع الدائم، ولكنه صراع العقائد، لا صراع المصالح القومية كما يرى الواقعيون. وفي مجال الصراع العقائدي على هذا المستوى، يستصحب الأصوليون مجموعة مفاهيم قدرية لا تحمل النقاش، أهمها مفهوم "نهاية الزمن" الذي كان قد نحتَه من قدي أوغسطين، ثم سطا عليه هيجل، وشحنه بمضامين علمانية ذات طابع قومي، وواصل المهمة نفسها لبراليون آخرون آخرهم فرنسيس فوكوياما في حديثه عن نهاية التاريخ عقب سقوط الاتحاد السوفييتي. ولكن جاء الأصوليون أخيراً ليستخلصوا مفهومهم السليب، ويستخدموه في معناه القديم.

وفي تقدير الأصوليين فإن التاريخ البشري يسرع الخطى نحو نهاياته بطريقة قدرية لا تحكمه فيها عوامل سياسية ولا اقتصادية، وإنما تجره عوامل قدرية نحو الفصل الخاتم، فصل الصراع الدامي والمعارك المهلكة التي ستتمخض عن جيل الخلاص الذي سيمسح أوضار الشرك والعلمانية ويجلب عهد السلام الأبدي.

وهكذا فإن بيئة النظام العالمي ستظل بيئة الصراع الدائم والشر المستفحل، وليس ثمة أمل للسلام قبل انتهاء المعركة العظمى التي يسمونها أحياناً بـ"الهولوكوست النووي"، وأحياناً باسمها التاريخي "هرمجدون"، وهي المعركة التي ورد عنها خبر واحد فقط في الكتب المقدسة، يقول إنها تقع في آخر الزمان في أرض إسرائيل، ويسيل فيها الدم لمسافة 200 ميل من القدس، وتتحطم على إثرها كل مدن الأرض بالسلاح "النووي"؛

---

[27] من بين منظري هذا المدخل ينفرد فرناندو كاردوسو بتأكيد أن النظام الرأسمالي الدولي يمكن أن يحدث أثراً تنموياً غيجابياً في بلاد الأطراف، ولكنه في هذه الحالة يفيد فقط تلك الطبقات البرجوازية المرتبطة بالخارج، ويمكن أن يفيد أيضاً مستخدمي تلك الطبقات من العمال والفلاحين. ولكن المحصلة النهائية لذلك النمو تكون في غير مصلحة القطر وصناعاته الوطنية غير المرتبطة برأس المال العالمي، فينشدَّ القطر للخارج كلما تغلغل فيه رأس المال الأجنبي، ثم يصبح للشركات عابرة القارات نفوذ شبه علني في سياسة ذلك القطر. راجع مقاله: "Dependency and Development in Latin America", New Left Review, July/August 1972, pp82-95.

حتى إذا بدا الجنس البشري وكأنه قد تحطم عن آخره، ظهر المخلّص "المسيح" الذي سيجهز على بقايا الشر، ويصون حياة المؤمنين، ويصنع من بني إسرائيل أقوى دعاة الخلاص والإيمان.[28]

تلكم هي خلاصة آراء الأصوليين حول مناخ الصراعات الدولية، وهي آراء مستخلصة من الكتب الدينية، وخاصة "سفر الرؤيا"، وقد خضعت لتأويلات وتنزيلات على أحداث كثيرة في هذا العصر، وربطت جميعاً بمسألة نهاية الزمن وتدمير الأرض. وقد غلب الجانب الدينية القدري فيها على الجانب التحليلي السياسي، حتى أطلق عليها أحد علماء السياسة المعاصرين اسم "سياسات يوم القيامة".[29]

وأما في الإسلام فإن القرآن الكريم يقرر في وضوح أن مناخ العلاقات الدولية، إنما هو مناخ الصراع والتدافع الدائم بين الأمم والأقوام. فهذه هي الصفة التي ميزت تاريخ الإنسان منذ القدم، إذ ظلت تجمعاته وتكتلاته في حالة صراع وتدافع دائمين، هما صراع وتدافع بين الحق والباطل والخير والشر. ولا تمثل صراعات المصالح القومية، أو الطبقات الاقتصادية، سوى صور مصغرة أو أنواع محدودة من جملة ذلك الصراع؛ وتاريخ الإنسان بنحو عام هو تاريخ الأديان السماوية. و"إذا نظرنا إلى التاريخ من زاوية حضارية نجد أن تاريخ العالم كان سجالاً بين الحق والباطل، بين الهدى والضلال، بين الإسلام [مجمل الرسالات السماوية] والشرك، في دورات لا تتوقف".[30] ولم يخل أي عهد من عهود تاريخ البشر من صورة من صور ذلك الصراع، "فمع آدم كان إبليس، ومع قابيل كان هابيل، ومع إبراهيم النمرود، ومع موسى فرعون، ومع عيسى اليهود".[31] وفي كل حين كان الخير يدافع الشر، ويناهضه، ويقوّض شيئاً من سطوته وسلطانه على البشر، وذلك هو

---

28 Halsell, Grace: Prophecy and Ploitics: Militant Evangelists on the Road to Nuclear War, Connecticut: Lawrence Hill & Co., Westview, 1980, p30، وراجع أيضاً: Robertson, Pat: The New world Order, Dallas (Texas), World Publishing, 1991, p.255، ويمضي بات روبرتسون ليحدد موعد تلك المعركة بأنه سيكون في 29 أبريل 2007م، وهو اليوم الذي يوافق الذكرى الأربعمائة لإنشاء مستوطنة كيب كينيدي بأمريكا، والذكرى الأربعين لاحتلال القدس عقب حرب الأيام الستة، ويوافق كذلك عيد ميلاده هو السابع والسبعين!!

29 Jorstad, Erling: The Politics of Doomsday: Fundamentalism of the Far Right, Nashiclle (Tenn): Abingdon Press, 1970.

30 خفاجي، عبد الحليم: حوار مع الشيوعيين في أقبية السجون، المنصورة: دار الوفاء، 1399-1979م، ص203.

31 مكي، حسن: "المرتكزات التاريخية والفكرية لإقامة نظام عالمي صهيوني صليبي"، مجلة الإنسان (تصدر بباريس)، شوال 1412هـ/أبيل 1992م، ص8.

مصداق قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْض لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة:251)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْض لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً﴾ (الحج: 40).

ومن أدق ما جاءت به نصوص القرآن الكريم، تقريرها حتمية التمايز والتفرق بين بني الإنسان، وذلك مثلما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة:48)، فهذا نص صريح في دلالته على أن الله تعالى لم يشأ أن يجعل الناس أمة واحدة، ولذلك كثرت بين البشر الشرائع والمناهج، ابتلاءً للناس، ودعوة لهم لاستباق الهدى والخير.

وهذا النص تظاهره نصوص أخرى تؤكد وجود تلك الظاهرة في طبيعة التمدن الإنساني، منها قول الله تعالى: ﴿... وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود: 118-119)، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْض لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾ (الأنعام:53).

فهذه الآيات تقرر عدم إمكان توحد الجنس البشري في عقيدة واحدة، وبذلك يكون الإسلام هو الدين الوحيد الذي يقرُّ بحتمية التمايز، ويكلُّ عن دعوى قسر البشر جميعهم على منهجه، كما فعلت جميع الحضارات السالفة من لدن الحضارة اليونانية، التي عمل داعيتها الأكبر الإسكندر المقدوني على تعميم قيمها وأفكارها على البشرية قاطبة، وما فعله أباطرة الرومان في فتوحاتهم التي حاولوا فيها إعطاء القانون الروماني حاكمية على جميع البشر، وما فعلته الكنيسة في محاولاتها فرض النصرانية بالسيف، وما جرى في العصر الحديث من محاولات الشيوعية فرض نفسها أيديولوجية للمستقبل وإلى آخر الدهر، وما دعا ويدعو إليه المفكرون الليبراليون اليوم من دعاوى نهاية التاريخ بما انتهت إليه القيم الفلسفية الليبرالية، وما يبذله قادة الدول الرأسمالية الغربية من محاولات لتعميم القيم الرأسمالية على بقية دول العالم.

لكن الإسلام مع إيمانه بواقع التدافع، لا يعمل على فرض إرادته على الجنس البشري أجمع، بل يقدم نفسه دينَ هداية، ولا يتجه إلى استئصال الأديان أو الأفكار الأخرى، ويكتفي بعرض نفسه في أجواء

الحوار، ولا يستعين بالقوة أو "الجهاد" إلا لحماية حقه في البقاء وللمحافظة على وضع الحريات الدينية والفكرية في العالم. وفي هذا يقول المفكر الإسلامي المرحوم محمد جلال كشك: إن "إرادة الله ماضية في استمرار التمايز والتعدد وحماية حرية الإنسان في الاختيار، بدفع الناس بعضهم ببعض. ورسالة المسلم في هذا العالم هي تنفيذ هذه الإرادة الإلهية، [و] إعلاء كلمة الله، ومقاتلة كل حركة أو نظام أو عقيدة تحاول أن تعترض إرادة الله، بأن تفرض على الناس عقيدتها".[32] وهو يرى أن الدين ألزمنا بأمرين: 1- الجهاد لحماية حق الاختيار وحسم كل من يفتئت هذا الحق؛ و2- الإيمان بحتمية التمايز والتصدِّي لأي محاولة لإلغائه، وتنتهي مهمة المسلم دائماً بتبيين الرشد من الغي، وكلٌّ يختار لنفسه ما يشاء. ويعقب أستاذنا محمد جلال كشك على ذلك قائلاً: و"وجهة نظرنا إذاً في فلسفة الجهاد أنه ليس حرباً صليبية أو تبشيرية تستهدف هداية الجنس البشري ولا تحريره، بلهو رسالة المسلمين لحماية حق الاختيار، [و] حماية التعدد والتميز، [و] التصدي لمحاولات فرض العقيدة أو النظم بالقوة على الناس".[33]

فالجهاد الإسلامي إذاً هو مدافعة لاستبداد الباطل وافتئاته على حرية العقل الإنساني. والمسلم لا يبدأ الباطل بقتال حتى يستبدَّ ويطغى على حيِّز الحريات، الذي هو حيز طبيعي، تستوجب مصادرته المدافعة بالحق. وذلك هو مدلول التعبير القرآني، فالباطل يبدأ بالقتال دائماً والمسلم يدافع بالحق: ﴿وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: 217).

وعلى الرغم من تقرير هذه الحقيقة التي هي بمنزلة قانون أبدي من قوانين الصراع، فإن الإسلام يُبدي حرصه الدائم على السلم. بل إنه يفترض أن السلم هو حالة الأصل في علاقات المسلمين مع غيرهم، وذلك حتى يبادرهم ذلك الغير بالحرب. يبدو ذلك واضحاً في نصوص القرآن التي تدعو إلى السلم، وتمنع المسلمين من ابتدار العدوان، وتنهى عن رد العدوان بأكثر مما يتطلب الأمر. فالأصل في الإسلام هو حالة السلم، وهو الأصل المنبثق من حالة الإنسان الفطرية، ومن كونها "ليس شريراً ولا سيئاً في أصل فطرته، بل هو مُعَدٌّ إعداداً

---

32 محمد جلال كشك: خواطر مسلم عن: الجهاد، الأناحيل، الأقليات، القاهرة: دار ثابت، 1405هـ/1985م، ص23.

33 المرجع السابق، ص34. ولمزيد من تحليله لمفهوم الجهاد راجع كتابه الوجيز القيم الجهاد ثورتنا الدائمة، نشر دار المختار الإسلامي بالقاهرة.

خاصاً، جسداً وعقلاً، ووجداناً وشعوراً، وإرادة حرة، جعله جديراً بحمل رسالة التكليف، وقادراً على تحقيقها، بتزكية نفسه... لتتم له الاستقامة".[34]

وهذا ما تقرره نصوص القرآن في مثل قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين:4)، وقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم:30)، وقوله صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه" (رواه البخاري في كتاب الجنائز، ومسلم في كتاب القدر، ومالك في الموطأ).

فالفطرة الإنسانية في أصلها فطرة خير، والشر طارئ عليها، وإذاً فحالة السلم هي الأصل، والشر إنما يطرأ على حالة السلم، ولا يطغى عليها طغياناً كاملاً بحيث يصبح هو الأصل.

ويدعو القرآن –في آيات كثيرة– أتباعه للمحافظة على حالة السلم متى وجدت،[35] والسعي إليها متى فقدت، والعمل على إقرارها ولو بشن الحرب على المعتدي، الذي يهدم حالة السلم. يقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة:190)، ويقول: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة:193)، ويقول: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194)، ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (البقرة:208)، ويقول: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنفال:61)، ويقول: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ (النساء: 94)، وهذه النصوص –كما هو واضح– تمنع الحرب لغير ما سبب. فابتغاء عرض الحياة الدنيا، "أو مصالح الدولة

---

34 الدكتور فتحي الدريني: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981، ص110.

35 يرى الدكتور صبحي المحمصاني – في كتابه القانون والعلاقات الدولية في الإسلام (الطبعة الخامسة) – أن كلمتي السلام والإسلام إنما اشتقتا من مادة لغوية واحدة، بمعنى الاستسلام والتواؤم مع سنة الله في الأنفس والآفاق. نقلاً عن: فهمي هويدي: مواطنون لاذميون، القاهرة: دار الشروق، 1405هـ/1985م، ص229.

القومية"، ليس سبباً مشروعاً لإشعال الحرب. فالقتال الحق إنما هو في سبيل الله، وطلباً لمغانم الآخرة، وليس في أي سبيل آخر، ولا طلباً لأي عَرَضَ أو غَرَض آخر.

إن السلام هو الإطار الصالح لتبليغ دعوة الإسلام، وهو الإطار الصالح لحياة البشر وتطور العمران. وفي ظل السلام يدعو الإسلام إلى التعاون والبر والقسط: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ (الممتحنة: 8)، وهكذا فإذا لم يقع الاعتداء والفتنة والنفي، فإن مناخ العلاقات الدولية يتهيأ للتبادل الإيجابي في مجالات الفكر، والعلم، والتجارة، والحركة، والسياسة، سواء في إطار اتفاقيات ثنائية، أو جماعية، أو في إطار منظمات عالمية مقصود بها تحقيق النفع الإنساني العام. "فإن البشر مهما انتشروا في أقاليم الأرض، أو تحيزوا جماعات وطنية، أو كتلاً قومية، فإن الأرض إطار واحد يقتضي علاقة وثيقة بين الناس، وإن الإنسانية فطرة واحدة تدعوهم إلى الائتلاف".[36]

وإذا كان المدخل الواقعي يقرر أن الأخلاق ليس لها حساب في مجال التبادل السياسي الدولي،[37] فإن الإسلام يقرر غير ذلك. فللمسلمين مجموعة قيم ملزمة، يستصحبونها في تفاعلهم عبر محيط التبادل السياسي العالمي؛ ولا يجرمنهم عداء قوم أو شنآنهم ألا يلتزموا بها. بل يجب عليهم الالتزام بها، حتى ولو لم يلتزمها الأعداء، وقد التزمها المسلمون فعلاً حينما اخترمها الخصوم. ولذلك فقد اندهش المؤرخون الغربيون كثيراً من التزام صلاح الدين الأيوبي تلك المثُل في مواجهة من لم يَرْعَوْا في جيشه إلا ولا ذمة. ولم يَسَعْ مجيد خدوري – من المعاصرين– إلا أن يعترف –على الرغم من تحامله– بأن القانون الدولي الإسلامي يقف أحياناً في صف خصوم المسلمين، ويرعى مصالحهم على حساب مصلحة المسلمين. وأخيراً فقد كتب تروي توماس مقارناً بين اتفاقية جنيف لمعاملة أسرى الحرب (POWS) ومقررات الفقه الدولي الإسلامي، قائلاً إن اتفاقية جنيف تقرر وجوب معاملة أسرى الحرب حسب سجون الدولة التي تأسرهم، وهي اتفاقية مثالية، وقلما عُمِل بها في تاريخ الحروب الحديثة. ولكن في التاريخ الإسلامي رأينا أن ما يعنيه التشريع الإسلامي قد طبق فعلاً؛

---

36 حسن الترابي: أصول فقه العلاقات الخارجية، الخرطوم: المكتب السياسي للجبهة الإسلامية القومية، 1408هـ/1988م، ص3.

37 وكذا تقرر بعض الأديان (في صورتها المحرفة الراهنة) أن النصفة والبر ليسا من قواعد المعاملة بين أتباعها وأتباع الأديان الأخرى. وإلى ذلك أشار القرآن الكريم ﴿قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ (آل عمران: 75). وفي الواقع فإن ما أملى عليهم ذلك، هو نفسه ما أملى على الواقعيين قولهم إنه ليس عليهم في الضعفاء سبيل!!

وكان الجند المسلمون يعاملون أسرى الحرب ويطعمونهم –حسب وصية رسول الإسلام– أفضل أنواع الطعام، بينما يكتفي الجند بما دون ذلك، ولا يكلفونهم بالأعمال الشاقة، ولا يطالبونهم بدفع تكاليف الإطعام والإيواء عند إطلاق سراحهم.

إن اتفاقية جنيف تطالب بأن تتم معاملة أسرى الحرب بالمثل. وفي حالة إخلال إحدى الدول بتلك المعاملة، فقد أعطت الاتفاقية الدولة الأخرى حق المعاملة بالمثل. ولكن كتب السِّيَر تقرر أن على المسلمين أن يلتزموا، ولو من جانب واحد، بالاتفاق الحسن، بغض النظر عن التزام العدو أو تجاوزه للاتفاق، وذلك فيما عدا حالة الاسترقاق، إذ هي الحالة الوحيدة التي يجوز فيها التعامل بالمثل.[38]

هذا هو الفرق بين النظرة الإسلامية للحالة الإنسانية، وبين التيار الأصولي الإنجيلي الذي لا يرى قيمة للإنسان إلاّ إذا اعتنق الأفكار الأصولية. إن الإسلام يؤمن بحالة التدافع ولكنه لا يسعى لفرض عقائده قسراً على الناس، وذلك على عكس التيار الأصولي الإنجيلي الذي يؤمن بحالة الاقتحام والحرب سبيلاً لفرض عقائده الدينية على المجتمع العالمي.

ب– وحدة التعامل على المستوى العالمي

يعتقد الواقعيون أن وحدة التعامل على المستوى الدولي هي الدولة القومية لا غير، وهي قد ظلت كذلك منذ اختتام الحروب الصليبية الأوروبية بحرب الثلاثين عاماً التي تمخضت عنها اتفاقية صلح ويستفاليا عام 1648م، التي أنهت وجود الإمبرطورية الرومانية، وقوضت السلطة العالمية التي كانت متجسدة في سلطان البابا الذي كان أشبه بحكومة عالمية على مستوى أوربا، وأنهت شتات "دول المدينة" (City states)، والمقاطعات الصغيرة التي تناثرت بالمئات على الجغرافية الأوربية. وكان نتاج تلك التحولات الحاسمة

---

38 Thomas, Troy S.: "Prisoners of War in Islam: A Legal Inquiry", The Muslim World, January 1997, p52.

ظهور الدولة القومية ذات السيادة[39] (Sovereign states) بوصفها وحدة سياسية ذات فاعلية على المستوى القومي الداخلي وعى المستوى الدولي كذلك.

وجاءت تطورات القانون الدولي لتُضفي مزيداً من الشرعية على الدولة القومية الوليدة، حيث تم تبادل الاعتراف بترسيم الحدود على خريطة أوروبا المستحدثة، كما تم تقنين التبادل الدبلوماسي. وشهد التاريخ الأوربي لأول مرة ظاهرة البعثات الدبلوماسية الدائمة المقيمة في السفارات، وساعد تأجج المشاعر القومية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على إضفاء مزيد من الشرعية والاعتراف بكيان الدولة القومية، حتى إن الفكر الهيجلي في مسايرته لتلك المشاعر القومية الملتهبة أفضى إلى الاعتراف بالدولة القومية إلهاً يحدد مسيرة الجنس البشري وصيرورته.

إن المؤثر الأكبر في اتجاهات العلاقات الدولية إنما هي الدولة القومية، ولا يعتبر قادة تلك الدول إلاّ مجرد ممثلين لدولهم، ولا ينظر للمنظمات الدولية إلاّ على أنها تكوينات صورية تستمد قوتها من اشتراك الدول في تسيير شؤونها. فالدولة هي الكيان الوحيد المستقل الذي يملك المشروعية القانونية كما يملك مصادر القوة[40] التي تمكنه من تنفيذ إرادته.

ويدعى منظرو المذهب الواقعي أن نموذج الدولة القومية سيستمر بشكله الحاضر إلى أمد غير منظور، ليس بسبب عجز الإنسان –أو التاريخ– عن ابتكار كيان سياسي آخر، وإنما بسبب وجود الدولة القومية ذاته، الذي يشكل عقبة تشلُّ أية محاولة لابتكار بديل عنها أو تحقيقه. وهكذا يصل الواقعيون الذين يصرون على تبني مناهج البحث العملي التجريبي (Empirical) إلى تبني مثل تلك الآراء ذات النزعة الحتمية

---

39 لا يعني ذلك بالطبع أن الدولة القومية كانت مجرد نتاج أو تطبيق لبنود صلح ويستفاليا؛ والأصح أن يقال إنها ولدت بوصفها نتاجاً لمخاض تاريخي طويل، حيث إن بعض صورها كانت قد تبلورت فعلاً في بعض البلاد قبل 1648، وجاءت تلك البنود القانونية لصلح ويستفاليا لتكريس شرعية الوجود ولتأكيد الاعتراف المتبادل بترسيم الحدود.

40 يفيض الواقعيون عادة في تفصيل مصادر القوة القومية ويتفننون في ابتكار وسائل قياسها، وهناك عدة مراكز بحث تحاول أن تنجز مشروعاً ضخماً بإعداد سجل تاريخي شامل يتتبع نمو قوة كل دول العالم منذ القرون السابع عشر. والمصادر التي عليها التعويل في موضوع قوة الدولة القومية هي: الشخصية القومية، والمصادر الطبيعية، والقوة الاقتصادية، ومستوى التسليح، وتعداد السكان، ومستوى التقدم العلمي والتقني، والموقع الجغرافي، ونوعية القيادة السياسية؛ هذا فضلاً عن استراتيجة السياسية الخارجية للدولة، وقدرتها على تكوين أحلاف تدعم موقعها.

المثالية، التي تضفي على كيان الدولة القومية قدرة خالدة، وتجعل منها وحدة التحليل، وقوة التأثير التي لا منازع لها من قريب أو بعيد.

وأما العالميون فيرون أن الاتجاه نحو مزيد من التعاون الدولي والاعتماد المشترك، ينفي مقولة أن الدولة القومية هي وحدها وحدة التعامل. صحيح أن الدولة القومية ستستمر فاعلاً أساسياً في ساحة العلاقات الدولية. لكن ثمة تطورات عظمى جعلت نفوذها يتناقص إلى حد بعيد. وصحيح كذلك أن الدولة القومية التي تأسست في أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت تحتكر التأثير على صعيد العمل الدولي، بسبب ما تمتعت به من القوة والاكتفاء الذاتي، وبسبب ما قد حصل من التعادل في القوة بين تلك الدول. ولكن هذه الوضعية ما لبثت أن تأثرت بالتداخل العميق بين مصالح المجتمعات البشرية. وكما يقول جيمس روزناو فإن كثيراً من الأحداث العالمية قد غدت تزعزع مفهوم سيادة الدولة واستقلالها بصنع قراراتها. فكثير من "القرارات التي تتخذ من دولة معينة تؤثر بلا شك في سياسات دول أخرى. وبينما كانت قرارات الدولة في الماضي تحد بحدود جهازها السياسي، فإن جذور الحياة السياسية لأي مجتمع الآن، يمكن إرجاعها لتأثيرات واهتمامات بأحداث تقع في البلاد الأكثر بعداً عنه".[41]

وفي مقابل تضاؤل سلطان الدولة وتقلص وظائفها، انبثقت وحدات تأثير فاعل في محيط العلاقات الدولية، كبعض الشركات عابرة القارات، وبعض المنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، والمجموعة الأوروبية، وبعض حركات التحرر القومية التي أسسها بعض اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم، وبعض الحركات الدينية ذات الامتدادات العالمية كالكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والحركات الإسلامية، والأصوليتين الإنجيلية واليهودية، وبعض المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، وبعض التحالفات الدولية ذات الطابع الإغاثي والإنساني كالصليب الأحمر الدولي، ومؤسسات البحوث المتخصصة كمؤسسة فورد، التي تمول وتوجه البحوث الاجتماعية في كثير من بلدان العالم، وشبكات الإعلام الدولية (مثل CNN)، وحتى بعض الأفراد ذوي النفوذ (مثل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر) الذين يمارسون نفوذاً مقدراً في التفاعلات الدولية.

---

41 انظر مقدمة روزناو بعنوان: "Political Science in a Shrinking World"، لكتاب: Linking Politics, edited by James N. Rosenau, New York: Free Press, 1989, p2.

ولئن افتقدت هذه المنظمات صفة الاستقلالية وميزة الحدود الجغرافية، إلاّ أنها أصبحت ذات اقتدار مالي ضخم، وكفاءات إدارية عالية، وبرامج عمل واضحة ومحددة، وقد تراكمت لديها على مدار العقدين الماضيين خبراتٌ هائلة في مجال العمل على النطاق العالمي.

إن اختراق هذه المنظمات لإطار الدولة القومية في مجال العمل السياسي العالمي، إنما هو بشيرٌ بسيادة مبدأ الاعتماد المشترك، والسعي لتحقيق أغراض التمدن البشري الذي تلتقي فيها شعوب البشرية قاطبة، عبر شبكات من المنظمات والاتحادات العالمية، المخصصة لخدمة أهداف سياسية، واقتصادية، وثقافية، وخدمية، ودينية. ويجادل بعض أقطاب المدخل العالمي مثل هربرت سبيرو وريتشارد مانسباك بأن على محللي السياسة العالمية أن ينظروا إلى العالم وهو مظلّل بشبكات كثيرة معقدة من المنظمات العالمية التي يتخصص كل منها في خدمة أهداف بعينها، مطلوبة لأجل التقدم البشري المتكافئ على صعيد السلم، والأمن، والاقتصاد، والرخاء، والتلاقي الثقافي، وتكامل القيم الإنسانية. وهي أهدف لا تتأهل الدول القومية بطبيعتها لتحقيقها، لأنها تنظر دائماً إلى المصالح الخاصة الضيقة المدى، ولذا فلا بُدّ أن يوكل تحقيق هذه الأهداف إلى منظمات دولية عابرة للقارات. وهكذا تصبح وحدة التحليل الأثيرة لدى العالميين هي المجتمع الدولي بأسره، بما ينتظمه من دول قومية، وشركات متعددة الجنسيات، وغير ذلك من الوحدات التي استعرضنا طرفاً منها قبل قليل. فهذه الوحدات والتشكيلات وأشباهها تمثل نسقاً متنامياً، تأثيره في توجيه العلاقات الدولية أكبر بكثير من التأثير المفرد للدول القومية.

وأمّا منظرو رفض التبعية فإنهم يختلفون حول تحديد وحدات التعامل العالمي، ولكنهم يتفقون على اتخاذ "النظام الرأسمالي العالمي" وحدةَ تحليل كبرى تُكيِّف سلوك مختلف الدول في العالم، بما فيها الدول الاشتراكية (أو ما تبقى منها على الأصح). ولا مجال للتحرر من قبضة هذا النظام ما لم تلمّ به كارثة تحطم آلياته التي يتحكم بها في المجموع البشري،[42] أو أن تهب في وجهه ثورة عالمية شاملة تأتي ببديل اقتصادي جديد.[43]

---

42 يتنبَّأ وولرشتاين بأن الكارثة التي ستلحق بالنظام الرأسمالي العالمي ستنجم عن نجاحات هذا النظام نفسها، واتجاهه إلى زيادة الإنتاج بأكثر من الطلب، لأن قرارات زيادة الإنتاج يتخذها في الغالب أفراد هم أصحاب رأس المال، بينما يمكن لقرارات الطلب أن تحدّد بقرارات سياسية، ومن هنا ينشأ التناقض بين (فوضى) الإنتاج و(تنظيم) الطلب، الأمر الذي سيلجم النظام الراسمالي، ويحدّ من أرباحه، وقد

أما الدول القومية فإن سلوكها يتكيف دائماً بما تفرضه عليها ضغوط النظام الرأسمالي العالمي وإملاءاته، ومن ثمّ فلا يمكن اعتبارها وحدة تعامل ذات تأثير أصيل في العمل السياسي العالمي؛ هذا فضلاً عن أنها – ابتداءً– مجرد واجهات للطبقات الاقتصادية المحلية، التي أنشأتها بغيرة استخدامها في تحقيق مصالحها الخاصة.

ويميل بعض منظري رفض التبعية إلى اعتبار الشركات العابرة للقارات وحدة تأثير وسطى متفرعة عن النظام الرأسمالي العالمين إذ إنها أحد الأعمدة الكبرى لذلك النظام. ويميل منظرون آخرون إلى اعتبار الثورة العابرة للقارات "الثورة العالمية"، والاتحادات العمالية العالمية... إلخ بمنزلة وحدات تأثير يتوقع أن تسفر نشاطاتها عن تطور مستقبلي يغير وجه النظام العالمي.

ويميل المنظرون الأصوليون الإنجيليون إلى اتخاذ "المجتمع الديني" وحدة تحليل أساسية للسياسية العالمية، والمجتمع الديني هو مجتمع عابر للقوميات، لا ينحصر في دولة قومية، ولا في تجمع شعبي بعينه. فمثلاً يوجد ما يقرب من 250 مليون أرثوذكسي في العالم يشكلون مجتمعاً عابراً للقارات يمتد من روسيا، فبلغاريا، فصربيا، فرومانيا، فقبرص فاليونان وغيرها. أما المليار ونصف المليار مسلم فتتقاسمهم دول كثيرة على محور طنجة –جاتكرتا وسواه، ويتوزع المجتمعان الكاثوليكي والبروتستانتي على مختلف قارات الدنيا.

إن الدولة القومية لا تشكل وحدة التحليل المثلى، ولا يصح استخدامها إلا بقدر ما تمثل مجتمعاً دينياً بعينه كالمجتمع الإسرائيلي مثلاً. ولا يشير الأصوليون إلى النظام الرأسمالي العالمي إلا بقدر تمثيله للمجتمع الديني النصراني، ولا إلى الاشتراكية إلاّ على أنها رديفٌ للكفر. ولا يشار في الخطاب الأصولي إلى الصين إلاّ على أنها تمثل الحضارة الكونفشيوسية وأهل "يأجوج ومأجوج" المستعلين على قيم الغرب،[44] ولا إلى الهند إلا بوصفها موطن الهندوسية العنيدة المتأبّية على التبشير المسيحي.

يصيبه بالكساد، أو يُقعِده نهائياً عن التطور راجع تفاصيل ذلك في: Wallerstein, Immannel: The Politics of The World Economy, New York: Cambridge Univ. Press, 1984, p103.

43 أثبت النهضة الاقتصادية الماثلة للصين، إنه لا يشترط حدوث ثورة عالمية شاملة من أجل تمكين دولة ما من تحيق كثير من أهدافها الاقتصادية. فبكثير من العزيمة، والتخطيط المتقصّي، والمناورة الماهرة، تستطيع بعض الدول أن تخترق طوق الحصار الذي يحاول النظام الاقتصادي العالمي أن يضربه حولها، وأن تنفلت بذلك من أسر التبعية.

44 Liensch, Michael: Redeeming America, P224 (مرجع سابق).

فالمجتمع الديني هو أعلى وحدات التحليل، التي انتهى إليها خط الزمن الصاعد من مستوى (الأسرة)، إلى مستوى (القبيلة)، إلى مستوى "دولة المدينة" وإلى مستوى "الدولة القومية"، ثم إلى مستوى "المجتمع الديني العالمي" أخيراً.

وأما على مستوى الفكر الإسلامي فيمكن إقرار وجود نوعين من وحدات التعامل ذات التأثير في محيط السياسة العالمية: النوع الأول: ذو طابع قيمي (nomative)؛ والثاني، ذو طابع عملي (empirical). فالنوع الأول حدده الفقه الإسلامي انطلاقاً من مواقف تلك الوحدات تجاه الإسلام ودولته، وأما النوع الثاني فتقره الملاحظة العملية والبحث العلمي. وسنعطي هذين النوعين من وحدات التعامل والتأثير تعريفاً موجزاً.

أولاً: التقسيم القيمي (Normative Classification)

لقد تحدث فقهاء الإسلام القدامى عن ثلاثة أنواع من وحدات التأثير، وذلك بناءً على نوع علاقة تلك الوحدات بالمسلمين. وأضاف بعض الفقهاء المعاصرين نوعاً رابعاً لتلك الوحدات. وهذه الوحدات هي:

1- دار الإسلام: وهي الوحدة الإقليمية[45] التي تسيطر عليها عقائد الإسلام وقوانينه. وقد ذكرنا أنها وحدة إقليمية، لأنها تقوم بالضرورة على رقعة أرضية محددة، ولكنها تختلف عن الدولة القومية في أنها لا تقوم على جنسية محددة، وهذا لا يمنع أن تتطابق حدودها مع حدود انتماءات قومية بعينها، لأن القومية بإمكانها أن تتوافق ولا تتعارض مع الإسلام. ولكن الدولة الإسلامية لا يسعها أن تكون مجرد دولة قومية، تقوم فقط

---

45 في بحث عن موضوع "الصحوة الإسلامية والدولة القطرية" يرى الدكتور حسن الترابي أن اصول القرآن والسنة منذ عهد دولة المدينة كانت تعالج قيام دولة إقليمية، لا تطابق حدودها حدود الملة، وأن قضايا الموالاة، والنصرة، والهجرة طرقت جميعاً في هذا السياق. وفي سياق حديثه في بحث آخر عن العلاقات الدولية يقدم التعريف الآتي للدولة الإسلامية: "تتألف الدولة من المؤمنين المتوطنين في الأرض التي تمكن فيها الإسلام وممن هاجر إليهم. ولربما تجب الهجرة من أرض يستضعف فيها المؤمنون وتفتن حرية التدين لله فيحق عليهم أن يخرجوا من أرضهم وينحازوا إلى غيرهم من المؤمنين في أرض يسود فيها الغسلام. ولربما يكون للذين تبوأوا الأرض من قبل فضل التوطن، لكنهم يؤثرون وشيجة الدين على رابطة التاريخ والطين ويستقبلون إخوانهم وينصرونهم. فبالهجرة والانحياز والإيواء والنصرة تعلو القيمُ الشرعية على القيم الوضعية في بناء الدولة، ثم تعلو أيضاً في علاقاتها الخارجية. فليس الإقليم الأرضي بحاصر لهموم المؤمنين. ولربما تمتد الأمة المؤمنة إلى مؤمنين وراء حدود الارض التي قامت عليها للمسلمين دولة ذات سلطان. ولئن كان عهد الموالاة والمواطنة في الدولة لا يمتد إليهم، إلا أن لهم برابطة الغيمان حق الصلة والنصرة ضد الفتنة في الدين، لكن ذلك موقوف على أي التزامات تعاهدية عالمية للدولة المسلمة" حسن الترابي: أصول فقه العلاقات الخارجية، مرجع سابق، ص8.

على تلك الانتماءات والولاءات، وإنما تقوم على الانتماء للإسلام والولاء له. وهو بمثابة الجنسية والقومية في هذه الحال.

ويمكن كذلك أن تتطابق حدود الدولة الإسلامية، مع الحدود القائمة حالياً لدول العالم الإسلامي، فهذه الحدود وإن كانت مصطنعة، فليس ثمة ما يمنع من الاعتراف بها، طالما أن الدولة التي تقوم في نطاقها تقوم بحق الإسلام وتنهض برسالته.

ويمكن لدار الإسلام أن تتكون من دولة واحدة، وتلك هي الصيغة المثلى؛ ويمكن أن توجد دولتان إسلاميتان، أو أكثر، بشرط أن يكون ولاؤها جميعاً للإسلام، توجهها لخدمة رسالته. بل يمكن أن توجد دول إسلامية متخاصمة متحاربة، وهذا لا يوجب أن يطلق على واحدة منها دار الإسلام، وعلى سواها دار الكفر. فإن الله تعالى قد وصفها جميعاً بالإيمان: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: 9)؛ ذلك أن اختلاف المسلمين في شيء، بل حتى اقتتالهم في ذلك، لا يخرج بهم عن حظائر الإيمان.

2- **دار العهد**: وهي الدار التي دخلت في حماية دار الإسلام من غير أن تعتنق عقائد الإسلام أو تمتثل لشرائعه، كل ما هناك أنها أخذت موثقاً من دار الإسلام بالدفاع عنها ضد اعتداءات من أطراف أخرى، كما جرى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران، وكما في عهد أبي عبيدة بن الجراح مع أهالي حمص. وفي كلا الحالين كان العهد نظير مقابل مالي حصل عليه المسلمون. وقد ينص العهد على أمور أخرى غير الحماية كما جرى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، في صلح الحديبية مع أهل مكة، أو ما جرى بين عبد الله بن أبي السرح، وأهل شمالي السودان في اتفاقية البُقْط، وبين معاوية بن أبي سفيان وأهل أرمينية.

وبعض الفقهاء يرون أن تلك الديار تغدو ديار إسلام، بسبب تمتعها بحماية المسلمين. ولكن الإمام الشيباني يخالف ذلك الرأي، على أساس أن محكّ التفرقة هو سيادة سلطان الإسلام في تلك الديار لا مجرد تمتعها بحماية سلطان الإسلام.

3- **دار الحياد**: وهذه الدار وإن لم تقع في التاريخ الإسلامي، ولم يتحدث عنها الفقهاء بسبب عدم وجودها، إلاّ أن رؤية الإسلام لعلاقات الأمم لا تنفي ولا تستبعد إمكانية وجودها. فالدول المحايدة تجاه دار الإسلام، وتعرب عن رغبتها في التعاون على تحقيق السلم والمصالح المشتركة، ولا تناصر عدواً شن الحرب على المسلمين.

وهذا النوع من الدول، وإن لم يوجد تاريخياً، فهو موجود بكثرة في عالم اليوم. ويمكن للدولة أو الدول الإسلامية، من خلال حركتها السياسية، أن تحيّد كثيراً من دول العالم إزاءها، إن لم تستطع أن توطد معها علاقات إيجابية.

وفي كل الأحوال فإن القرآن يَزَعُ المسلمين ليحترموا رغبة كل من أراد أن يعتزل القتال وأن يذروه وإرادته: ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ (النساء: 90). وفي خطاب القرآن للمسلمين نهيٌ صريح عن أن يتعرضوا إلا لمن يتعرض لدار العهد، أو لدار الإسلام: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ (النساء: 90)، وكل من يمتنع عن مثل ذلك العدوان يمكن أن يدخل في دار الحياد.

4- **دار الحرب**: ولا يكفي مجرد عدم التزام دولة ما بعقائد الإسلام وشرائعه، سبباً لاعتبارها داراً للحرب، وإنما لا بدّ من تحقق شرط العدوان، سواء بشن الحرب على دار الإسلام أو منعها من نشر دعوة الإسلام في العالم.[46]

وهكذا فإن الاستنتاج الدارج بأن دار الحرب، هي أيٌّ دار غير دار الإسلام ودار العهد، استنتاج لا يستقيم. وهو ما انتهى إليه بعض الباحثين من أمثال مجيد خدوري إذ زعم أن الأقطار التي تسعى لتحقيق نوع من الحياد لا مكان لها في النظام القانوني الإسلامي، وأنه ما لم تكن هناك وثيقة عهد فإن كل أقطار

---

46 يرى الدكتور جمال الدين عطية أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة التي لا تعترف بالحدود، وتصل بالكلمة والصورة خلال ثوان إلى أقصى أطراف الأرض، يمكن أن تبطل كل محاولة للحجر على حركة الدعوة الإسلامية. راجع مقاله: "نحو منظور إسلامي معاصر للعلاقات الدولية"، المسلم المعاصر، رجب 1414هـ/يناير 1994م، ص7، مع ملاحظة أن رؤيته تلك جاءت قبل شيوع شبكة "الإنترنت".

الدنيا تظل في حالة حرب مع دار الإسلام، لأن حالة الحرب هي الأصل في شرعة الإسلام.[47] ومجيد خدوري مجرد مثال لثلة من العلماء الذين لا يريدون أن يفهموا المسألة على هذا النحو من التبسيط.

ثانياً: التقسيم العملي (Emoirical Classication)

أما على المستوى العملي الخاضع للملاحظة والاستقراء،[48] فيمكن تحديد وحدات تأثير أخرى مختلفة. ومن نافلة القول إن نذكر هنا أن مثل هذا التحديد يخضع لعاملي الزمن والبيئة، فمعظم هذه الوحدات قد يظهر في عصر ويختفي في آخر، وقد يستتبعه وجود بيئة سياسية عالمية معينة، ثم ينقرض وجوده أو يضعف بتغير تلك البيئة. وفي هذا العصر يمكن أن يلاحظ دارس العلاقات الدولية من منظور إسلامي أن أبرز وحدات التأثير والنفوذ في النطاق العالمي هي:

1- **الدولة القومية:** ومن بينها دول العالم الإسلامي الحاضرة، إذ إنها في غالبها قد قامت على أساس الأنموذج الأوربي للدولة القومية.

2- **الشركات متعددة الجنسيات:** وكثير من هذه الشركات يمارس نفوذاً عالمياً أعظم مما تمارسه دول مجتمعة. وذلك راجع إلى إمكانات تلك الشركات، فشركة إكسون Exxon مثلاً تعادل إمكاناتها المادية، مُقاسة ومقارنة بنتائج الدخل القومي ((GNP0، حجم اقتصاديات عدة دول مجتمعة، وهي تقع في المرتبة العشرين بين مجموعة الوحدات الاقتصادية العالمية بما فيها الدول القومية المائة والثمانين والنيف. وكثير من

---

47 Khadduri, Majid: The Islamic Law of Nations: Shaybani's Siyar, Baltimore (MD): The John Hopkins, Press, 196, p18-19. ، ولنقد علمي لهذا الاستنتاج راجع:
Abu Sulayman, Abdul Hamid: toward and Islamic theory of International Relations: New Directions of Methodology and thought, Herndon Va: Internatioanl Institute of Islamic thought, 1415/1994, pp 19-24.

48 من وقت مبكر نبه الدكتور عبد الحميد أبوسليمان دارسي العلاقات الدولية من منظور إسلامي، إلى قصور المنهج الاستنباطي، وخطا الاعتماد عليه وحده في مجال دراسة العلاقات الدولية. وأكد أن استخدام علم أصول الفقه بالطريقة القديمة المسطورة في الكتب تنطوي على مخاطرة كبيرة، إذ إنها قد تفلت ملاحظة الواقع الذي تتجه لعلاجه، ودعا إلى استكمال دراسة العلاقات الدولية باستخدام المنهج الاستقرائي، ودعا أولئك الدارسين إلى أن يسعوا إلى تأسيس علوم اجتماعية إسلامية منهجية، تهتم بإبراز الأطر التصورية الإسلامية، وتقوم في الوقت نفسه بدراسة الحقائق الاجتماعية المعيشية وتفاعلاتها المختلفة. راجع تفاصيل اقتراضاته في كتابه المشار إليه آنفاً، ص87-94.

هذه الشركات يقوم بمهام ذات طابع سياسي واضح كالاتصالات الدبلوماسية والتجسس وتخطيط التنمية... إلخ.

3- **الأحلاف والتكتلات الدولية:** حيث تفضل كثير من دول العالم أن تتحرك في شكل تحالفي من أجل إحراز بعض الأهداف الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفي هذا السياق تتخذ السياسات بشكل جماعي. وأبرز الأمثلة للتكتلات الاقتصادية المجموعة الأوروبية، وللأحلاف العسكرية حلف شمالي الأطلسي. وقد أخفقت جميع محاولات تكتيل دول العالم الإسلامي في إطار اقتصادي أو عسكري ذي طابع إسلامي ناجز وفعال.

4- **المؤسسات الدولية:** وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وقيادتها الفعلية متمثلة في مجلس الأمن. وإذا أمكن اعتبار الجمعية العامة ومجلس الأمن منظمتين دوليتين، فإن الواقع يثبت دائماً سهولة توجيههما لخدمة أهداف الدولة المسيطرة على النظام العالمي برمته. ومسألة استغلال المنظمات الدولية واضحة أيضاً في حالة كثير من المنظمات الإغاثية، ومنظمات حقوق الإنسان، فهي لا تكاد تستقل عن دعم جهات كنسية واستخباراتية وتوجيهها، وهي جهات ذات أهداف سياسية بعيدة عن قضايا الإغاثة أو الدفاع الخالص عن حقوق الإنسان.

5- **الحركات الدينية العالمية:** مثل الحركة الكاثوليكية البابوية ذات التأثيرات السياسية السافرة، والمنظمات اليهودية العالمية، وحركة الإخوان المسلمين، وغير ذلك من الحركات الدينية التي لا تخطئ العين تأثيراتها السياسية على امتداد القارات.

6- **شبكات الإعلام العالمية:** وهي شبكات ذات طابع احتكاري، فثمانية شركات اقتصادية أمريكية تسيطر على أهم ثلاث محطات تلفازية في العالم، كما تسيطر على 40 محطة تلفاز فرعية، وعلى 200 قناة فضائية دولية، فضلاً عن مجلتي تايم Time ونيوزويك Newsweek وصحف نيويورك تايمز New York Times ولوس أنجلس تايمز Los Angles Times وواشنطن بوست Washington Post ووول ستريت جورنال Wall Steet Journal. وهذه الشبكات تحتكر إلى حد بعيد مسألة بث الأخبار بشكل انتقائي ماهر، وتمارس بذلك تأثيرات عميقة في مسارات السياسة العالمية.

7- **حركات التحرير القومية:** وهذه إن خبا نفوذها بعد نيل معظم الدول المستعمرة لاستقلالها، إلا أن بقاياها لا تزال تمارس نفوذاً سياسياً قوياً مثل حركات تحرير كوبيك، والباسك وكشمير وكوسوفو وغيرها.

8- **الأقليات الإسلامية:** حيث إن قريباً من نسبة الثلث من تعداد المسلمين تقع في أقطار غالبية سكانها ليسوا مسلمين، كالهند والصين وروسيا والبوسنة والفيليبين وغير ذلك. وهي قد تكون مضطهدة، أو مستمتعة بحقوقها الدينية والسياسية والاقتصادية. وعلى دولة الإسلام واجب نصرة تلك الأقليات حين اضطهادها، وعلى تلك الأقليات واجب الموالاة والنصرة للدولة الإسلامية ولو على حساب الدولة القومية التي تضمهم.

هذه هي أبرز وحدات التأثير التي يبرزها المنظور الاستقرائي، وهي بالتأكيد تتفاوت في أقدار تأثيرها وحدودها، كما تتأرجح أحجام ذلك التأثير تبعاً لعوام القوة التي تتمتع بها تلك الوحدات، وهذه مسألة أخرى ترجع للبحث الاستقرائي.

ويمكن ملاحظة أن كلا المستويين التنظيريين —القيمي والعملي- يمكن أن يتداخلا مع بعضهما، أي أن وحدات التحليل القيمية يمكن إثباتها عملياً في بعض الأحيان، والعملية يمكن أن تطبق عليها المعايير القيمية. فالأحلاف —وهي ظاهرة عملية — تبدو آثار التقسيم القيمي فيها واضحة جلية. كما رأينا في تكتل الدول الأرثوذكسية في مساندة صربيا وصرب البوسنة ضد المسلمين، ومناصرة قبارصة اليونان ضد المسلمين، ومساندة البروتستانت والكاثوليك معاً لمتمردي جنوب السودان ضد الشمال المسلم... إلخ.

ج- أمهات المشكلات العالمية

إن النتيجة المنطقية للمتقدمتين اللتين افترضهما الواقعيون عن حالة الفوضى الدائمة في مناخ العلاقات الدولية وعن سيادة الدولة القومية وتفردها بإنفاذ مشيئتها في مناخ الفوضى الذي يلف الأفق السياسي الدولي، تُبرز أن أهم مشكلات العلاقات الدولية هي مشكلات اندلاع الحروب. وهي مشكلات مخوفة تفرض على كل دولة أن تكون دوماً على أهبة الاستعداد للحرب، لتأمين وجودها وتحقيق أمنها القومي. ويعتقد الواقعيون أن الحرب هي أهم المشكلات العالمية، لأنها ظلت —وستظل- قدر الإنسان التاريخي،

ومصدر أهم المتغيرات والتحولات الثورية التي تلم بمختلف الدول، فكم من دولة كبرى نهضت نتيجة للحرب! وكم من دول تم إخضاعها وتوهين قواها بسبب الحرب! وكم من حدود سياسية تم تعديها بسبب الحرب! وحتى ميزان القوى الدولي يمكن تغييره بسبب الحرب التي قد تنتج عنها دولة عظمى واحدة سائدة – كما هو الوضع الراهن عقب سقوط الاتحاد السوفييتي السابق–،[49] أو دولتان تقتسمان النفوذ العالمي، كما كان عليه الوضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1991م، أو عدة دول تتقاسم فيما بينها الهيمنة على النظام العالمي، كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية.

وتمثل نظرية "ميزان القوى" أهم نظريات الواقعيين على الإطلاق. وتشير هذه النظرية في شكلها الكلاسيكي إلى أن توازن القوى إنما هو ضمانة لتحقيق السلم، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب. ولكن أحدث دراسة في إطار تلك النظرية تشير إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصادي والقوة والحرب، إذ يشكل النمو الاقتصادي قوة إضافية للدولة لا سيما على الصعيد العسكري، كما يؤدي اختلاف أحجام النمو الاقتصادي ومعدلاته بين الدول إلى تفاوت معدلات القوة لديها؛ وهذا التفاوت هو السبب الكامن وراء اشتعال الحروب. وفي ذلك يقول الأستاذان أورغانسكي وكوجلر: "إن طبيعة النمو الاقتصادي وسرعته يزيدان من مقدرات الدول، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بينها"،[50] ولكن كيف؟

يخطو المؤلفان خطوة مخالفة لمعهود نظرية "توازن القوى"، فيقرران أن الدولة الأضعف هي التي تتجه إلى شن الحرب. فعندما يختل ميزان القوى بين الدول، فإن الدولة المتفوقة تتجه في الغالب اتجاهاً سلمياً، وتسعى للحفاظ على الوضع "الراهن" الذي تحظى فيه بمركز التفوق. غير أن الدولة التي تم التفوق عليها لا تدع الدولة المتفوقة تهنأ بموقعها، وتعمل جهدها على استعادة الموقف السابق، لكي تعود إلى موقف التفوق على الدولة التي تخطتها، وهنا تنشب الحرب ويكون اتخاذ قرار الحرب دائماً من قبل الدولة الأضعف.

---

49 لم تحدث –كما هو معلوم– حرب عالمية عظمى تسببت في سقوط الاتحاد السوفييتي، وإنما أدى انغماس الاتحاد السوفيتي السابق في حروب إقليمية متعددة (آخرها حرب أفغانستان)، إلى تكييف اقتصاده وصناعته بحيث تكون اساساً أداة حربية، وغلى تشوه نموه، واختلال اقتصاده، الأمر الذي أسهم بشكل جوهري في مسار سقوطه في 1991.

50 Organski A. F. K and Jack Kugler: The War Ledger, Chicago: Chicago University Press, 1980, p8.

هذا الافتراض ينبثق من نموذج تحليلي سماه المؤلفان نموذج "انتقال القوة" (Power transition) وفكرته العاملة تقول بأن التوزيع المتعادل للقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية... إلخ بين الدول المتنافسة أدعى إلى أن يزيد احتمالات نشوب الحرب. بينما يتقرر حفظ السلام بصورة أوفى في حالة اختلال توازن القوى. وبشكل عام فإن الحرب تقع عندما تتساوى قدرات دولتين، ثم تبدأ إحداهما في تجاوز الأخرى، فنقطة التجاوز هي أخطر اللحظات لأنها هي اللحظة التي يتقرر فيها إعلان الحرب من قبل الدولة التي تم تجاوزها.

وأما الكاتب الأسترالي بليني فقد اختبر هو الآخر أسباب الحرب والسلام في كتابه: أسباب الحرب (The Cause of War)[51] حيث استخرج بعض سنن التاريخ وقوانينه فيما يتصل بالصراع والحروب الدولية التي جرت منذ عام 1700م، وهو يؤكد أن كل حرب جرت منذ ذلك التاريخ كانت لها خصائصها الذاتية التي تميزها من بقية الحروب، ولكن مع ذلك فإن هناك عوامل مشتركة كانت وراء جميع الحروب بلا استثناء.

وأهم تلك العوامل المشتركة، هو اختلاف قادة الدولة في تقدير القوة النسبية (Relative power) وحسابها، وهذا يعني أن هناك اختلافاً بيّناً حول تقدير كل قائد لقوة دولته، منسوبةً إلى قوة دولة أخرى، وخاصة على المدى القريب. وعند نشوء ذلك الاختلاف تقع الكارثة الدبلوماسية، لأن الحقائق الموضوعية تغدو منطمسة في أنظار الفريقين. وفي تقدير بليني فإن السبب الأول للحرب ليس اختلال ميزان القوى، ولا التوزيع الحقيقي للقوة. فقد تكون الدولة (أ) أقوى من الدولة (ب) أو العكس، ومع ذلك تسير الأمور سيراً طبيعياً هادئاً ولا تقع الحرب. ولكن إذا انطمست الحقائق وأصبح كل طرف يرى أنه هو الأقوى، فإن الخلاف لا ينحسم إلا بإعلان الحرب، ثم انجلائها عن وضع جديد بيّن، يحدد من هو الأقوى شأناً ومن هو الأقل جنداً.[52]

---

51 BLainy, Geoffery: The Causes of War, New York: Free Press, 1973, P88.

52 في تعليل "عقلاني" منحى آخر يعتقد الأستاذ دي موسكيتا أن دوافع الحروب هي دوافع استغلالية محضة. فكلما غلب الاحتمال على إمكانية تحقيق مصالح الدولة عن طريق الحرب، اندفعت الدولة في ذلك الطريق. راجع: De Mesquita, Bruce Bueno: the War Trap, New Haven: Yule Unive. Press, 1981, p20.

وهكذا يستفيض الواقعيون في تحليل قضايا الحرب، ولكن هذا لا يعني أنهم لا يهتمون بدراسات السلام، فهم يشرفون على عدة معاهد لدراسات السلام، ولكنهم على اعتقاد راسخ بأن الحرب هي قدر الإنسان الأبدي. فالسلام مطلوب دائماً، ولكنه مطلب عسير التحقيق، لأن حالة الحرب (States of War) هي الوضع الطبيعي. فبدلاً من شجب الحرب وتبيان أضرارها بالجنس البشري، وبدلاً من صرف الجهود في الدعوة إلى السلام، يجب التركيز على دراسة ظاهرة الحرب للخروج بقوانين موضوعية عامة عن قضايا القوة النسبية، والتحالفات الدولية والاحتواء (Containment)، والأداء الدبلوماسي"،[53] وأسباب اندلا ع الحروب ومحاولة التنبؤ بلحظات اندلاعها، وبما يعقبها من تسويات وأوضاع.

وفي غضون ذلك كله يُهمش ما يُسمّى بالقانون الدولي، وتتجرد العلاقات الدولية من كل مضمون أخلاقي أو اعتبار قيمي، لأن الحرب والسعي إلى اكتساب القوة لا يعرفان أيّاً من تلك الاعتبارات، فالأخلاق عملة فاسدة في هذا المجال؛ وبتعبير كيسنجر –أقوى مراجع الواقعيين في الوقت الراهن– فإن الأخلاق لا حساب لها هنا (Morality should not figure in).[54]

وأما أمهات المشكلات العالمية عند العالميين فهي المشكلات التي تواجه الجنس البشري بأسره، وهي المشكلات التي يُحدِثها ويزيد من خطورة وقعها تسارع التقدم التقني الحديث، مثل مشكلات عدم التوازن البيئي الذي يهدد مستقبل العيش على الكوكب الأرضي، ومشكلات تناقص موارد الطاقة بسبب الاستنزاف المتواصل لتلك الموارد المحدودة، ومشكلات نقص الغذاء مع تزايد السكان، وتفاقم المجاعات، هذا فضلاً عن مشكلات حقوق الإنسان التي يتواصل انتهاكها في كثير من الأقطار ويمتنع العالم عن التصدي لها بسبب تمتع حكومات الدول القومية بحق السيادة، الذي يخولها أن تفعل بمواطنيها ما تشاء. وتحتل مشكلة الحرب حيزاً مناسباً ضمن هذه الاهتمامات. فالحرب مشكلة صارخة فعلاً، إلاّ أن أضرار المشكلات السابقة لا تقل عن أضرارا الحرب. لذلك فيجب ألا تهمش المشكلات السابقة بإزاء مشكلة الحرب. ولتعدد المشكلات

---

53 الأداء الدبلوماسي في نظر الواقعيين لا معنى له إذا لم يستند إلى قوة الدولة، فكلما كانت الدولة أقوى، كان صوتها الدبلوماسي مسموعاً، وطلباتها مجابة، ومصالحها مصونة، فالدبلوماسية لا تعتمد على القيم ولا على الأعراف ولا على القوانين ولا على فرضية تساوي الدول، وإنما على القوة والمكانة الدولية.

54 Kissinger, Henry: American Foreign Policy, New York: Norton Co., 1977, p.54.

وتعقدها التي يهتم الواقعيون بتحليلها، فإنهم قد اهتموا بوضع الإطار التحليلي الذي استعرضناه سابقاً عن مناخ العلاقات الدولية، وهو إطار التعاون والاعتماد المشترك، بوصفه إطاراً صالحاً لحل هذه المشكلات.

وأما أمهات المشكلات العالمية عند منظري رفض التبعية فهي مشكلات الاستغلال الاقتصادي والتبعية، وهي مشكلات ذات صلة وثيقة بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، الذي صمم ليؤدي أولى وظائفه المتمثلة في ضمان نجاح الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها المركز. هذا بينما لم تعط أي ضمانات تذكر للأطراف التي انحصر أداؤها في توفير المواد الخام التي تتدهور أسعارها آناً بعد آن، واستيراد المواد المصنعة التي تتصاعد أسعارها باستمرار. هذا فضلاً عن قيام بلدان المركز بالتحكم في شروط نقل رأس المال والتكنولوجيا إلى الأطراف.

إن بنية النظام الرأسمالي العالمي السائد اليوم لا يمكن أن تتغير، ولا يمكن أن تتجه طبيعة المبادلات في ظله إلى تحقيق أي نوع من العدل الاقتصادي على المستوى العالمي. وكما يقول سمير أمين: "يبقى أن هذا المنحى الدائم لدى الرأسمالية إلى توسيع السوق يتحول كيفيّاً في أشكال ظهوره عندما يقود التركز –منحىً آخر فطري في الرأسمالية– النظام المركزي إلى طور الاحتكار... إن السبب الأساسي لتوسيع التجارة العالمية يقوم إذاً في المنحى الفطري لدى الرأسمالية لتوسيع الأسواق، ولا ينجم أبداً عن أية مشكلة كانت تخص امتصاص الفائض، لا في المرحلة التنافسية ولا في مرحلة الاحتكارات".[55] وإذاً فوجود النظام الرأسمالي العالمي بمزاياه الفطرية هو أصل المشكلات الاقتصادية في بلاد الأطراف، وهي مشكلات ذات طبيعة خاصة تتأبى على الحلول الجزئية وعلى الوصفات التبسيطية التي يبذلها الاقتصاديون الليبراليون، وهي تلك الوصفات التي

---

55 أمين سمير: التطور الاقتصادي: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة: برهان غليون، بيروت: دار الطليعة، 1985، ص137. وهذه هي الفكرة الأساسية لسمير أمين في مختلف كتاباته، وهي فكرة مستمدة أساساً من نظرية الإمبريالية للبنين. إن إسهام أمين الأهم في نظرية رفض التبعية هو في دأبه على تطبيق نظريته وإعادة صياغة أفكاره وتكرار عرضها في مقالاته الكثيرة. وبينما يمكن اعتبار عمانويل وولرشتاين أعمق أقطاب مدخل رفض التبعية فكراً وأدقهم عبارة، فإنس مير أمين هو الأكثر ولعاً بالتنظير وغموضاً في التعبير. لنقد أفكار سمير أمين راجع:

- S. Smith: "Ideas of Samir Amin: Theory or Tautology?", Journal of Development Studies, October 1980, pp5-21.
- S. Smith: "Class Analysis Versus World System Critique of Samir Amin Typology of Underdevelopment", Journal of Contemporary Asia, No1, 1982, pp.7-18.

أدت إلى نهضة الغرب الاقتصادية. وفي نقد تلك الوصفات يؤكد منظرو رفض التبعية أن خطوات التصنيع التي اجتازتها الدول الرأسمالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لا يمكن تكرارها بالصورة نفسها في عالم اليوم، الذي تسيطر عليه قوى رأسمالية ضاربة تستخدم آليات النظام الرأسمالي العالمي لتجيير أي فوائد تحققها الدول النامية لصالح القوى الرأسمالية المسيطرة.

وإذا كان تركيز منظري رفض التبعية ينصب على معالجة جذور الظلم الاقتصادي العالمين فإن المنظرين الأصوليين الإنجيليين يعتقدون أن المشكلات العالمية الكبرى هي مشكلات ذات جذور اعتقادية وروحية. فإن افتقار البشر في العالم إلى عقيدة حنيفيّة في السيد المسيح، وإلى الاطمئنان الروحي، هو سبب اندفاعهم الجامح إلى ارتكاب الشر والخطيئة. وبدون جهود روحية فائقة فإن العالم قد يصبح مملكة للشر والشيطان.

إن السياسة العالمية تتطابق مع الفكر الديني عندما يقرر الأصوليون أن ضلال البشر هو مشكلة العالم الكبرى، وأن هدايتهم إلى المعتقدات الإنجيلية هي أهم واجبات السياسة العالمية. وفي تقدير الأصوليين فإن هناك حوالي 1.2 مليار من البشر (هم ربع سكان المعمورة) لم يصل إليهم الخطاب الأصولي بعد، وأنهم بحاجة عاجلة إلى الهداية والإنقاذ الروحي. وأكثر هؤلاء احتياجاً للهداية واستعصاءً عليها في الوقت نفسه هم المسلمون والهندوس وأتباع كونفوشيوس.

وكانت الحكومات الشيوعية تعدّ أهمّ العقبات التي يجب أن تتحطم أولاً. وقبل أن ينهار الاتحاد السوفييت كتب المنظّر الأصولي لاهي يقولك "إن الحكومة الشيوعية في روسيا هي أعظم حكومة شريرة ظهرت في تاريخ الإنسان... إنها أسوأ من إمبرطوريات هتلر، والقيصر ويلهلم، ونابليون بونابرت، وجنكيز خان، ومحمد "مجتمعة"؛[56] ولذا فهم يرون أنه يتوجب إزاحة هذه الحكومات أولاً. وعلى إثر سقوط الاتحاد

---

56 Lahay, Tim: Coming Peace in the Middle East, Zondervan P. House. Grand Rapids, Mich, 1984, p109.

السوفييتي ومنظومته هرعت جحافل الأصوليين إلى هناك لنشر الأفكار والبشارات الإنجيلية، وأخيراً أفلحوا في استصدار قرارات من الكونجرس[57] للضغط على الصين لكي تسمح لبعثات التبشير الأمريكية بالعمل هناك.

وفي اعتقاد الأصوليين فإن ظروف الأُحادية العالمية الراهنة إنما هي الفرصة التي يجب أن تنتهز لتعميم المذهب الأصولي في العالم كله. وفي نقدهم للقادة السياسيين العلمانيين، فإنهم ينعون عليهم تفريطهم في ذلك الواجب وحيادهم بإزائه، الأمر الذي أضرَّ كثيراً بالأداء الرّسالي لحضارة الغرب. والأمثلة التي يسوقونها لذلك التفريط التاريخي تجاه العقيدة تتمثل في عدم الاهتمام بتنصير العالم الإسلامي أيام استعماره، ورفض الاستجابة لنداء كابلاي خان الذي أرسله عبر الرحالة ماركبولو إلى حكام الغرب، ليرسلوا رسلهم لنشر العقيدة بين رعاياه الذين كانوا وقتها يمثلون نصف تعداد البشر، وكذلك الفرصة التي ضاعت في اليابان عقب انكسارها في الحرب العالمية الثانية، وتولي الجنرال ماك آرثر لشؤونها.

ولا يتردد الأصوليون في الإشارة إلى ضرورة استخدام "القوة" لحل تلك المشكلات ذات الطابع الإيماني والروحي والأخلاقي، وإن تذرعوا في ذلك بأن القوة إنما تستخدم ضد تعدي الكفر على حُرُمات الإيمان. وهم يدعون أن سياسة "الاحتواء" التي أفرزها التيار الواقعي ليست هي السياسة الخارجية المثلى، ويطالبون بتصميم سياسة خارجية جديدة قائمة على "الاقتحام"، وتغليب اعتبارات "الدين" على اعتبارات "الأمن" أو "الاقتصاد"، وحل مشكلات العالم دفعة واحدة بحل مشكلة الإيمان، وتأسيس النظام العالمي الإلهي الجديد (God's New World Order).

وأما في إطار الفكر الإسلامي فلا يتم تبسيط الواقع الدولي واختزاله في مشكلة واحدة؛ لأن هناك سلاسل متنوعة من المشكلات بعضها بادي الوضوح، كالحروب وانتهاكات حقوق الإنسان، وبعضها يفعل فعله في الخفاء مثل مشكلة انتشار الشرك، والإعراض عن القيم الدينية، وبعضها بَيْن بيْن مثل مشكلات التنمية غير المتوازنة والاختلاف البيئي. وفيما يأتي نتناول بعض هذه القضايا بشيء من الإيضاح.

---

57 للتعرف على مراكز الضغط الأصولية وأساليب أدائها في أروقة الكونجرس والجهاز التنفيذي، راجع الكتاب الجامع:
Representing God and Washington: The role of Religious Lobbies in the American Polity، لمؤلفه: Allend Hertzke، والصادر عن: The University of Tennesse Press, 1988.

1- **استحكام عقيدة الشرك:** إن الشرك بالله هو الظلم الأعظم في ميزان الإسلام، وهو مصدر كل الشرور والمظالم الأخرى، كما أن الإيمان بوجود إله أعظم يقتضي الإيمانَ بتوجيهاته التي تأمر بالعدل والسلم والإحسان، وتنهى عن الظلم والبغي والاستغلال. وانتشار هذه الصفات السالبة الأخيرة إنما هو دلالة إما على استحكام عقيدة الشرك، أو على"شكلية" الغابة" الذي اعتقد "الواقعيون" أنه النتاج الحتمي لحالة الطبيعة الإنسانية.

إن من مقتضى الإيمان بعقيدة توحيد الإله، الإيمانَ أيضاً بوحدة الجنس البشري، كما أنه من مقتضى عقيدة الشرك انتشار العنصرية و"الشوفينية" التي هي أحد المصادر الكبرى لانتشار الحروب الدولية. وما الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها أكثر من 70 مليوناً من البشر إلاّ النموذج الأبرز لتلك الحروب. وفي تعزيز الإيمان والدعوة للالتزام بالمثل الدينية سد لذرائع كثيرة تتخذ مطايا لتهديد السلم وتقويض الاستقرار.

2- **فشل التنمية:** عندما حدثت الثورة الصناعية كان المسلم يعيش خارج حلبة التاريخ، ولم تكن إرادته بيده، إذ إن غالب أوطانه كان رهن الاحتلال الغربية. وبفعل تلك الثورة أصبح الاقتصاد في الغرب يشكل ركيزة الحياة الأساسية والقانون الجوهري لتنظيم شؤون المجتمع بأسرها. هذا بينما ظل العالم الإسلامي يعيش "في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، حتى أن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ –وهي نظرية ابن خلدون– قد ظلت حروفاً ميتة في الثقافة الإسلامية حتى نهاية القرن الأخير".[58] هذا على المستوى النظري، أما على المستوى العملي فقد أخفقت معظم محاولات التحديث والنهضة التي استهدفت تقوية بعض أقطار العالم الإسلامي وإلحاقها بالعصر الحديث. وحتى على افتراض إمكان نجاح خطط التنمية على المنهج الغربي في تحقيق أهدافها في بلداننا، فإن مجمل تلك الأهداف يقصر عن أن يحقق رسالة الاستخلاف والاستعمار، كما يقتضي المنهج الإسلامي. فالتنمية وفقاً للمنهج الغربي تنمية غير متوازنة، غايتها تكوين الإنسان ذي البعد الواحد وإثرائه. وكما يقول شاندرا مظفر فإن التنمية أحوج ما تكون إلى عقد من التصورات والقيم الدينية الكبرى لترشِّد مسيرتها وتضبط تطوراتها، "فإن قيماً مثل العدل والحب والتعاطف، إن غذينا بها مبادئ الديموقراطية والتنمية، فربما استطعنا إلى حدّ ما أن نَحُدَّ من شرور

58 مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، دمشق: دار الفكر، 1399هـ/1979م، ص19؛ وراجع أيضاً التحليلات المميزة لمحمد جلال كشك في كتابه الوجيز: طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية.

الجشع المادي والأنانية الكالحة، التي تسهم أيما إسهام في تدمير حياة الناس اليوم"،[59] وتسبب غير قليل من المشكلات العالمية المؤرقة.

3- **الحرب**: ومشكلة الحرب هي إلى حد كبير وليدة عوامل الجشع المادي والأنانية والطغيان. فربما انطلقت الحرب لأجل نهب موارد الآخرين واستنزافها، أو لأجل منع تنامي قوتهم والعمل على تخفيض نموهم خشية أن يمسوا أو يهددوا ميزان القوى الذي يسيطر عليه الطرف الأقوى. وفي هذا السياق تجري حسابات دقيقة باردة، فإن أدت نتائجها إلى الاقتناع بإشعال فتيل الحرب، فغن ذلك القرار يكون هو القرار العقلاني الذي يطغى على كل الاعتبارات الأخلاقية. وقد تمادى العقلانيين في الاعتماد على نتائج ما يسمى بمباريات اللعب (Game Theories) التي تؤدي في بعض الحالات إلى الاعتماد على الحرب –التي هي من أمهات المشكلات– حلاً للمشكلات العالمية، الأمر الذي دفع بعض كبار منظري الواقعيين[60] إلى الضجر من الإفراط في الاعتماد على أنماط تلك التحليلات، التي تهدر قيمة الوجود الإنساني الحقيقي.

وفي نظرة الإسلام لا تطغى الاعتبارات العملية بهذا الشكل على الاعتبارات الخلقية[61] فيما يتصل بموضوع الحرب. فالحرب شر عظيم يهدد العمران البشري، ويهلك الحرث والنسل، ولذلك يضع الإسلام مختلف الاحتياطات والحلول لتفادي حالة الحرب من مثل ما استعرضنا خلال حديثنا عن نظرة الإسلام لحالة الطبيعة الإنسانية، واعتباره السلم حالةً أصلية للمجتمعات الإنسانية، وإيمانه بمبدأ التمايز والاختلاف، والإذن بالحرب فقط في حالة الدفاع عن النفس، ولحماية حق البلاغ وحرية الرأي.

ولكن هذه الاعتبارات التي تضبط حالة الحرب لا توجد إلاّ في الإسلام. لذلك يمكن في ظل مناخ العلاقات الدولية الحاضرة أن نتوقع أن تستمر الحرب بوصفها مشكلةً كبرى تهدد سلامة الجنس البشري واستقراره.

---

59 Chandra Muzaffar: ‘‘The Asian Values from a New Perspective’’, The New Staits Times (Malaysia), July 1997.

60 انظر مثلاً كارل دويتشن: في كتابه تحليل السياسية الدولية، مصدر سابق، ص176.

61 للاستزادة حول هذا الموضوع راجع الدراسة القيمة اليت صدرت حديثاً حول أخلاقيات الحرب بعنوان: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، للدكتور عبد العزيز صقر، القاهرة: نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1417هـ/1996م.

4- **حقوق الإنسان:** من المفاهيم التي أرْساها الوحي القرآني مفهوم احترام الذات الإنسانية من حيث هي: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ (الإسراء:70). ومما أُثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وقف احتراماً لجنازة يهودي، ورَدّ على من لم يستوعب قيمة ذلك الاحترام، بأن أي نفس إنسانية تستحق ذلك الاحترام، بغض النظر عن هويتها الدينية.

وقد رتّب الإسلام لكل إنسان حقوقاً لا يخترمها خلاف العقيدة والفكر؛ فمن قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا. وهذا النوع من الوضوح القاطع في احترام حقوق الإنسان، قلما حفلت به عقيدة أو حضارة أخرى. وقد مارست مختلف الحضارات –ضمناً أو تصريحاً– أنواعاً غليظة من التمييز والعسف والانتهاك لحقوق المخالفين، لا سيما إن كانوا ضعفاء، وهذا ما لا يبدو على مستوى النظريات الإسلامية ولا على مستوى الممارسة التاريخية لعلاقات المسلمين الدولية.

والغريب أن الشائع حالياً في الكتابات السائدة عن العلاقات الدولية أن المسلمين لا صلة لهم بإرث في القانون الدولي، وأنه لا توجد ضمانات يقدمها الإسلام لحقوق الإنسان، حتى أصبح مفهوم "حقوق الإنسان" المستخدم في الإعلام أو في الممارسات السياسية الحكومية أو في ممارسات لجان الأمم المتحدة، أو في الأدبيات الجامعية لعلم العلاقات الدولية، سلاحاً مشهراً باستمرار ضد الإسلام والمسلمين.

ويحصل ذلك على الرغم من أن المسلمين هم أكثر الأمم معاناة للاضطهاد في هذا العصر، فالإحصائيات تفيد بأن أكثر المذابح هي تلك التي ترتكب ضد المسلمين، وأكثر لاجئي العالم هم من المسلمين، وأكثر سجناء الرأي هم من المسلمين. وهم سجناء لا يدافع عنهم أحد مستخدماً هذا السلاح المتصل بضمانات حقوق الإنسان.

إن (حقوق الإنسان) هي مشكلة ملحة يجب، على مستوى النظرية، بلورة ضمانات الإسلام لها ونشرها وإشاعتها. أما على مستوى الواقع فيتطلب الأمر نضالاً شديداً من أجل استخدامها لحماية المسلمين.

خاتمة

كانت تلك هي أهم المشكلات كما يراها المسلمون، وكما يراها غيرهم من "الواقعيين" و"العالميين" و"الراديكاليين"... وقد استعرضنا قبلها رؤية كل فريق لحالة الطبيعة الإنسانية الأولى، ومناخ العلاقات الدولية، والوحدات العاملة في مجال العلاقات الدولية، وأنواع المشكلات العالمية، ورأينا أوجه الخلاف البارزة بين تلك المداخل، لا سيما في شأن تقديراتها لحالة الطبيعة، حيث انبثقت عن ذلك الخلاف، نقاط التناقض الأخرى بين تلك المداخل.

إن القول بدوام حالة الفوضى بشكل مطلق على بيئة العلاقات الدولية، أمر يتفرد به الواقعيون، ويناقضهم في ذلك العالميون المؤمنون بحالة الاعتماد والتعاون المشترك، وإمكان تنامي تل كالحالة إلى أن تصبح هي الحالة الأصل. ويعتقد الراديكاليون كذلك أنه من الممكن زوال حالة تقسيم العمل الدولي المسؤولة عن ظاهرة الاستغلال الاقتصادي. أما الأصوليون الإنجيليون فإنهم يؤمنون أيضاُ بإمكان زوال حالة الفوضى والحرب بعد دخول الجميع تحت مظلة العقائد الإنجيلية. هذا بينما يظل المسلمون على اعتقادهم باستمرار حالة التدافع واختلاط حالات الحرب والسلم، وذلك من غير أن يجنحوا إلى الحرب إلا دفاعاً عن حالة السلم.

أما على صعيد الوحدات العاملة على المستوى الدولي، فيظل الواقعيون على إيمانهم بالدولة القومية عاملاً أوحد، بينما يضيف العالميون والمسلمون وحدات تأثير أخرى، مبدين في ذلك مرونة كافية، واستخداماً أمثل للمنهج العلمي الاستقرائي، الذي يقرر وجود تلك الوحدات، هذا فضلاً عن إيمان المسلمين القيمي الذي يشير إلى وجود وحدات أخرى "كدار الحرب ودار الحياد إلخ".

وأما على جبهة تقويم المشكلات العالمية فإن المداخل الواقعية والراديكالية والإنجيلية تصر على تكثيف تلك المشاكل في إطار مشكلة واحدة هي مشكلة الحرب عند الواقعيين، والاستغلال الاقتصادي عند الراديكاليين، والكفر عند الإنجيليين. هذا بينما يؤمن العالميون والمسلمون بتعدد تلك المشاكل وتنوعها، لتشمل عدم التوازن البيئي، وتناقص موارد الطاقة، ونقص الغذاء عند العالميين، ولتشمل الشرك بالله، وفشل التنمية، والحروب، وانتهاك حقوق الإنسان، عند المسلمين.

هذا وربما أمكن عقد مقارنات إيجابية بين الإيمان المطلق عند العالميين والإنجيليين باستخدام القوة، والاتفاق بين المسلمين والراديكاليين على ضرورة العدالة الاقتصادية. ولكن يصعب جداً التوفيق بين رؤية الراديكاليين وأي رؤية للواقعيين أو العالميين على أي صعيد.

وهكذا تتنوع الرؤى وتتباين نقاط التركيز، بما يثبت زيف دعاوى الواقعيين وفساد مناهج تدريس العلاقات الدولية بالجامعات، تلك المناهج القائمة على رؤى متحيزة فلسفياً، وهي مع ذلك تزعم أنها نتاج علمي خالص.[62]

وإذا كان التحيز صفة لازمة لدراسات العلاقات الدولية، فما أولى المسلمين بأن ينتبهوا إلى تلك الناحية، وأن يعملوا على تطوير تقاليد بحثية تنطلق من تصورات إسلامية، وتستوعب الجوانب الموضوعية في مناهج البحث التطبيقي الحديثة، وذلك من أجل تقديم بديل تصوري منهجي متكامل لدراسة مسائل العلاقات الدولية وتقويمها. وهو أمر يقتضي أن يشمل باحثو العلاقات الدولية، التي تكاد تنحصر فيها الأبحاث الإسلامية في مجال العلاقات الدولية الآن.

إن المدخل الإسلامي لتحليل العلاقات الدولية، هو المدخل الجدير بأن تتكامل في إطاره إيجابيات المداخل الأخرى. وإذا كان تكامل حصاد تلك المداخل قد تعذر حتى الآن،[63] فإن ذلك مما قد يتيسر إنجازه من قبل المجتهدين المزودين بالرؤى الإسلامية، والمجهزين بمناهج بحث صارمة، وبتراث مستفيض مما أنجزه الكتاب المعاصرون في هذا المجال، وعندها ربما أمكن تركيب كل النظريات المعتبرة –الصغرى والوسطى– في إطار نظرية عليا باسم "التدافع".

---

62 كمثال لتلك الدعاوى انظر قول ديفيد سنجر David singer في مقدمة كتابه الموسوم بـ: Models, Methods and Progress in world Politics, Boulder: Westview Press 1990.، حيث يزعم أن الدولة القومية بوصفها وحدة تحليل في العلاقات الدولية، يمكن أن تُشرَّحَ وتُدرس بالتفصيل كما تدرس النواة أو الخلية الحية، وكذا يمكن أن تدرس معظم قضايا علم العلاقات الدولية.

63 أبدى هذهالملاحظة هولستي في كتابه: The Dividing Disciplien, P74.، وعند مقارنته لمباحث الواقعيين مع مباحث مدرسة رفض التبعية ذكل أن تلك المباحث تدور في حقل العلاقات الدولية ولكنها لا تتلاقى ولا تتفاعل إلا كما تتلاقى وتتفاعل مباحث طبيب الأسنان مع مباحث طبيب السرطان!